معهد بروميثيوس
للديمقراطية وحقوق الإنسان
INSTITUT PROMETHEUS
pour la démocratie et les droits humains

مؤشر بروميثيوس
لحرية الصحافة والتعبير في المغرب

2024

تاريخ الإصدار - أكتوبر 2025

مؤشر بروميثيوس
لحرية الصحافة والتعبير
في المغرب

Dépôt Légal : 2025MO5009
ISBN : 978-9920-9501-8-3

مؤشر بروميثيوس
لحرية الصحافة والتعبير
في المغرب

الفهرس

04 تمهيد
06 مقدمة
08 في معنى حرية الصحافة والتعبير
10 المنهجية المعتمدة
14 مؤشرات تقييم حرية الصحافة والتعبير في المغرب
14 المؤشر السياسي والقانوني: **100/42,37**
16 مؤشر الرقابة والرقابة الذاتية: **100/48,34**
20 مؤشر التعددية والاستقلالية: **100/37,05**
23 مؤشر الدعم المالي والشفافية: **100/24,18**
28 مؤشر المُتابعات والانتهاكات: **100/31,35**
32 توصيات
33 الملاحق

تمهيد

باسم المكتب التنفيذي لمعهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان

يشكل هذا التقرير محطة معرفية ومرجعية جديدة في مسار معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ هذا المعهد الذي وضع نصب عينيه، ومنذ تأسيسه، ومن خلال زخم تجربته التي راكمها، إرساء تقاليد بحثية علمية رصينة، وتقديم أدوات تقييم موضوعية وعلميّة لوضعية الحقوق والحريات الأساسية في المغرب.

ويأتي هذا العمل في سياق وطني ودولي يتسم بالتحديات الكبرى التي تواجهها حرية الصحافة والتعبير، باعتبارها ركيزة جوهرية لأي نظام ديمقراطي، وضمانة أساسية لحماية باقي حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة.

لقد شهد العقد الأخير بالمغرب ضعفا ووهنا للنفس المؤسساتي مع حرية الصحافة والتعبير؛ فبينما شكل دستور يوليوز 2011 منعطفاً نوعياً في تكريس الحقوق والحريات، تعثرت عملية ملاءمة القوانين والسياسات العمومية مع هذه المقتضيات الدستورية، مما أفرز فجوة واضحة بين النصوص والتطبيق. وترافق هذا الوضع مع تنامي حالات خنق للحريات بالمتابعات القضائية في حق الصحافيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان، الأمر الذي يطرح أسئلة جوهرية حول مدى احترام المعايير الدولية، لاسيما ما نصت عليه المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، عمل المعهد، وفق مقاربة تشاركية، على إعداد مؤشر بروميثيوس لحرية الصحافة والتعبير بالمغرب لسنة 2024، باعتباره أداة قياس كمية وكيفية، تستند إلى معايير دقيقة وإلى استمارات بحث وتحليلات نوعية. وقد جرى إشراك صحافيين مهنيين، وممثلين عن المجتمع المدني، وخبراء قانونيين، إلى جانب فاعلين مؤسساتيين، من أجل بلورة رؤية جماعية تسهم في تشخيص مواطن القوة والضعف، واقتراح مسارات إصلاحية قابلة للتنفيذ.

وإذ يقدم المعهد هذا المؤشر، فإنه يؤكد على أن هذا التمرين لن يكون حدثاً معزولاً أو استثناءً، بل ممارسة بحثية سنوية يلتزم بها في إطار ولايته التنفيذية الحالية. فالمعهد يعتبر أن بناء مؤشرات علمية دقيقة يشكل أداة استراتيجية من أجل جعل المعرفة والعلم في خدمة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو نهج مؤسساتي يتجسد في برامجه المستقبلية الهادفة إلى تطوير أدوات قياس موضوعية حول مختلف القضايا التي ينشغل بها ويشتغل عليها. كما يسعى المعهد من خلال هذا المسار إلى إرساء بنية بحثية راسخة تجعل من تمرين التقييم بالمؤشرات الدقيقة تمريناً وطنياً تشاركياً، يهم كافة المتدخلين، ويوفر مرجعاً معرفياً لكل من يرغب في الانخراط في النقاش العمومي حول هذه القضايا الجوهرية.

ويتميز هذا التقرير بكونه لا يكتفي برصد الانتهاكات أو تعداد الممارسات السلبية، بل يسعى إلى تحليل البنى القانونية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في حرية الصحافة، وإبراز أثر الرقابة والرقابة الذاتية، والاختلالات المرتبطة بالدعم العمومي وشفافيته، إضافة إلى استجلاء حدود التعددية والاستقلالية في المشهد الإعلامي الوطني. كما يقدم التقرير

مؤشرات كمية دقيقة، مبنية على عينات إحصائية وتحليلات علمية، تسمح بتكوين صورة شاملة وواقعية عن وضع حرية التعبير والإعلام.

إن أهمية هذا المؤشر تكمن في كونه أداة مرجعية يمكن للباحثين، والفاعلين المدنيين، وصناع القرار الاعتماد عليها في تقييم السياسات العمومية، والضغط من أجل إرساء إصلاحات جوهرية. كما يشكل هذا العمل لبنة في مسار تراكم معرفي مؤسساتي، يسعى المعهد إلى ترسيخه في خدمة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو بذلك يندرج ضمن التزامنا بتعزيز قيم الشفافية، وإشاعة ثقافة الحقوق والحريات، وتوفير قاعدة بيانات علمية تسهم في النقاش العمومي حول الإصلاح الديمقراطي.

وإذ يقدم معهد بروميثيوس هذا التقرير إلى الرأي العام، فإنه يؤكد على أن حماية حرية الصحافة والتعبير ليست مسؤولية الدولة فقط، بل هي مسؤولية جماعية تتقاطع فيها أدوار المؤسسات الرسمية، والهيئات القضائية، والمجتمع المدني، والتنظيمات المهنية، فضلاً عن الصحافيات والصحافيين أنفسهم. إن بناء فضاء إعلامي حر ومستقل ومتعدد، يقتضي وعياً جماعياً بأن حرية التعبير ليست امتيازاً يُمنح، بل حقاً أصيلاً يُصان ويُحمى.

ختاماً، يتطلع المكتب التنفيذي للمعهد إلى أن يشكل هذا التقرير مساهمة نوعية في تعزيز النقاش العمومي، وأن يُستثمر كمصدر للمعرفة والترافع، بما يسهم في جعل المغرب فضاءً أكثر انفتاحاً وحرية، ينسجم مع تطلعات مواطنيه والتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان.

المكتب التنفيذي
معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان

مقدمة

تميز مجال الحقوق والحريات خلال العشرية الأخيرة بالمغرب، بتأرجح التعاطي المؤسساتي مع حرية الصحافة والتعبير، وازدواجية الخطاب بشأنها، فبينما تنامت الانتظارات بخصوص ما تضمنه دستور يوليوز 2011، من مقتضيات ضامنة للحقوق والحريات، تباطأ إيقاع إصلاح القوانين ذات الصلة حينا، وتأكد عدم ملاءمتها لتلك المقتضيات أحيانا أخرى. كما تعثرت السياسات العمومية في إعمال التعهدات ذات الصلة، بموازاة تنامي تحريك المتابعات، وهو ما سيجعل التفاوت قائما بين التشريعات، السياسات والممارسات.

وثقت مجموعة من الهيئات والائتلافات المدنية العاملة في مجال حقوق الإنسان في بلاغاتها وتقاريرها السنوية[1] مواصلة «السلطات المغربية اعتقال ومحاكمة والحكم بالسجن وبغرامات مالية ثقيلة على الصحفيين/ات والمدونين والمدونات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان أو غيرهم من المواطنين والمواطنات، الذين عبروا بشكل سلمي عن آراء انتقادية، من خلال المنشورات ومقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي من فايسبوك ويوتوب وغيرها...»

من جهته، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، برسم سنة 2024، مجموعة من التوصيات الهادفة إلى حماية الحق في ممارسة الصحافة وحرية التعبير، أهمها:

- تعديل جميع أحكام القانون الجنائي المتصلة بموضوع حرية التعبير، بما يتوافق مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحرص على أن يكون أي قيد مفروض على هذه الحرية محددا بنص قانوني؛
- ضمان عدم مقاضاة الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأفراد أو احتجازهم بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير، وضمان حصول جميع الأفراد على ضمانات المحاكمة العادلة؛ دعوة السلطات القضائية إلى التشبث بمبدأي الضرورة والتناسب بما لا يمس الحق في حرية التعبير والصحافة والرأي وجعلهما في منأى عن كل عقوبة سالبة للحرية؛
- توزيع الدعم العمومي بشكل يضمن توسيع النشر وتعزيز التعددية والتنوع، ودعم تحديث الشركات الصحفية وضمان استدامتها؛

1 وثّقت تقارير صادرة عن هيئات حقوقية وطنية ودولية عدداً من الحالات التي خضعت فيها الصحافيات والصحافيون والمدونون/ات، وكذلك المدافعون/ات عن حقوق الإنسان، إلى محاكمات أو أحكام قسرية بسبب تعبيرهم السلمي عن رأيهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب. وفيما يلي نماذج مختارة من السنوات الخمس إلى السبع الأخيرة:
جاء في تقرير جمعية عدالة (نُشر نونمبر 2021) أن «منظومة القانون الجنائي لا زالت تعتبر إحدى الوسائل التي يتم استعمالها في مجال الصحافة، ما يهدد حرية التعبير والصحافة»، واضعة حرية الصحافة في موقع «حق هش» كما أنها سلّطت الضوء على حالات متابعة مدنيين ومدونين باستخدام فصول من القانون الجنائي بدل قانون الصحافة والنشر.
جمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» ركّزت في تقاريرها –بشكل بارز في التقرير المتعلق بسنة 2019–على جوانب حقوقية عدة تتعلق بحرية التعبير، والتجمع، والتنظيم، والصحافة، والتحديات التي تواجه الحريات الأساسية. ورغم أن التقرير لم يتوقف بصفة مفصّلة عند حالات المتابعة القضائية للصحافيين والمدونين بمقتضى تعبيرهم السلمي على المنصات الرقمية، فقد سجّل بوضوح وجود نهج عام للتضييق على حرية الرأي من خلال اللجوء إلى نصوص جنائية لتتبع حالات التعبير السلمي، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) في تصريحها الصحفي لتقديم تقريرها عن أنشطة 2021–2022، سجلت الجمعية «تواتر المتابعات القضائية ضد معلقين ومدافعين عن حقوق الإنسان بسبب منشورات محتوى نقدي»، مشيرة إلى «سياق تضييقي يشبه ما يُمارس في القضايا الأخلاقية والإعلامية».
الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (CMIDH)في عدة بلاغات وتوصيات صادرة عن هذا الائتلاف (منها بيانات سنة 2020 و2021 و2023)، أدان متابعات الصحافيين والنشطاء بسبب تدوينات أو تعبيرات سلمية على الإنترنت، واعتبر أن: السلطات تستمر في توظيف القانون الجنائي لمتابعة منتقدين سلميين، مما يتعارض مع الضمانات الدستورية ومعايير المحاكمة العادلة وحرية التعبير

- وضع مخطط استراتيجي للنهوض بالصحافة الجهوية بشكل عام، يستهدف الرفع من عدد الصحفيين المهنيين والنهوض بأوضاعهم وتعزيز فرص الممارسة والتكوين وتأهيل المقاولات الصحفية والإعلامية وإحداث دُور صحافة بالجهات، فضلا عن تعزيز آليات دعم المنظومة الجهوية للإعلام والنهوض بأدوارها؛
- تشجيع الصحافيات على التبليغ ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعوة الهيئات التنظيمية والمقاولات الصحفية إلى ضرورة وضع بروتوكولات خاصة للتعامل مع كل شكاية خاصة بأشكال هذا العنف.»[2].

وفي السياق نفسه، وثقت مجموعة من المنظمات الدولية المهتمة بتتبع وتوثيق انتهاكات حرية التعبير والرأي، خلال العشر السنوات الماضية، متابعة أشخاص وصحافيين مغاربة قضائيا بسبب ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم، أو انتقاد شخصيات عمومية، حيث وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها ثماني حالات لمضايقات استهدفت نُشطاء معارضين مغاربة، وحالتين استهدفتا مؤسستين إعلاميتين مستقلتين بين سبتمبر 2019 ويونيو 2022.[3]

صنّفت منظمة مراسلون بلا حدود[4] المغرب في المرتبة 129 ضمن تقريرها لسنة 2024، مسجّلة بذلك تحسناً مقارنة بالرتبة 144 التي حصل عليها سنة 2023. غير أنّ هذا التقدّم لم يحجب استمرار الإشكالات البنيوية التي تُقيد حرية الصحافة في البلاد، وفي مقدمتها ما يُعرف بشبكة المال والإشهار، حيث يشكل سوق الإعلان والدعم العمومي آلية فعّالة لتوجيه المشهد الإعلامي. فالموارد المالية الأساسية لمعظم وسائل الإعلام لا تأتي من الاشتراكات أو التوزيع، بل من الإعلانات التجارية والعمومية، وهو ما يضعها في موقع تبعية لمراكز القرار السياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يلعب حضور مؤسسات الدولة، ولا سيما الوزارات الخاضعة مباشرة لرئاسة الحكومة، إلى جانب الشركات العمومية الكبرى، دوراً محورياً في التحكم بتوزيع الإشهار والدعم، الأمر الذي يُترجم عملياً إلى ممارسة رقابة غير مباشرة عبر السوق.

يسعى هذا التقرير الذي يصدره معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفق منهجية تشاركية، وضع مؤشر لحرية التعبير والصحافة بالمغرب، اعتمادا على مؤشرات كمية وكيفية، تهدف إلى تحليل واقع الصحافة، وتكون قابلة للقياس وتعبر عن واقع حرية الإعلام والصحافة في المغرب، وذلك من خلال توسيع التشاور مع مجموعة من مهني الصحافة والإعلام، ومسؤولين على قطاع الصحافة والنشر، وأيضا خبراء وباحثين في الموضوع.

2 إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2023. (2024). الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الرابط: https://www.cndh.ma/sites/default/files/cndh_-_rapport_annuel_2023-ar.pdf

3 أنظر تقرير «فيك فيك»: دليل أدوات قمع المعارضة في المغرب، (2022). هيومن رايتس ووتش. تمت زيارة الرابط في 16 يوليوز 2024: https://www.hrw.org/ar/report/2022382474/28/07/

4 تقرير مراسلون بلا حدود. 2024. تمت زيارة الرابط في 17 يوليوز 2024: https://rsf.org/fr

في معنى حرية الصحافة والتعبير

نقصد في هذا تقرير بحرية الصحافة والتعبير، تماشيا مع المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، التعاريف التي يتبنّاها التعليق العام رقم 34 بشأن المادة -19 حرية الرأي وحرية التعبير، والذي يعتبر أن «حرية الرأي وحرية التعبير شرطان لا غنى عنهما لتحقيق النمو الكامل للفرد، وهما عنصران أساسيان من عناصر أي مجتمع. ويشكلان حجر الزاوية لكل مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية. وترتبط حرية الرأي ارتباطاً وثيقاً باعتبار أن حرية التعبير تتيح الأداة لتبادل الآراء وتطويرها».[5]

فلا غنى لأي مجتمع عن الصحافة أو غيرها من وسائط الإعلام التي تكون حرة وغير خاضعة للرقابة وتعمل بدون عراقيل وذلك لضمان حرية الرأي وحرية التعبير والتمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد، توضح الفقرة 13 من التعليق العام، وتضيف أن الصحافة أو وسائط الإعلام الأخرى، تشكل حجر الزاوية لمجتمع تسوده الديمقراطية. وينص العهد على الحق الذي يجيز لوسائط الإعلام تلقي معلومات تستند إليها في أداء مهامها. ويعتبر تبادل المعلومات والآراء بحرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والشؤون السياسية بين المواطنين والمرشحين والممثلين المنتخبين أمراً أساسياً. وينطوي ذلك على وجود صحافة حرة ووسائط إعلام أخرى قادرة على التعليق على المسائل العامة بدون رقابة أو قيد وعلى إعلام الرأي العام. ويتمتع الجمهور أيضاً بحق مقابل في تلقي ما تنتجه وسائط الإعلام[6] .

وحسب الفقرة 44 من ذات التعليق؛ فـ"الصحافة مهنة تتقاسمها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن فيها المراسلون والمحللون المحترفون والمتفرغون فضلاً عن أصحاب المدونات الإلكترونية وغيرهم ممن يشاركون في أشكال النشر الذاتي المطبوع أو على شبكة الإنترنت أو في مواضع أخرى، وتتعارض النظم الحكومية العامة لتسجيل الصحفيين أو الترخيص لهم مع الفقرة 3. ولا يُسمح بنظم الاعتماد المقيّد إلا عندما تكون هناك ضرورة لمنح الصحفيين امتياز للوصول إلى أماكن و/أو مناسبات معينة. وينبغي أن تطبق هذه النظم بطريقة غير تمييزية ومتلائمة مع المادة 19 ومع الأحكام الأخرى للعهد على أساس معايير موضوعية وبمراعاة أن الصحافة مهنة تتشارك فيها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة[7]".

وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة التمييز بين الصحفي والمدوّن لا تزال تُثير سجالاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والمهنية والحقوقية، إذ تتداخل في هذا النقاش أبعاد قانونية ومهنية ومعيارية ترتبط بمفاهيم حرية التعبير، ومشروعية الممارسة الإعلامية، وحدود المسؤولية الأخلاقية والقانونية. ومن ثَمّ، فإنّ الإطار الفاصل بين النشاط الصحفي المكرّس بمعايير مهنية معترف بها، وبين التدوين بوصفه فعلاً تواصلياً غير خاضع بالضرورة لضوابط مؤسساتية، يظلّ موضوعاً مفتوحاً للنقاش والتأويل.

5 التعليق العام رقم 34، المادة -19 حرية الرأي وحرية التعبير، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. لدورة الثانية بعد المائة جنيف، 11-29 تموز/يوليوز 2011. يمكن الإطلاع عليه على الرابط التالي: https://digitallibrary.un.org/record/715606?ln=ar&v=pdf

6 نفس المرجع السابق.

7 نفسه.

وقد أظهرت التجارب الدولية تنوّعاً في مقاربة هذه الإشكالية؛ ففي الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، وسّعت بعض المحاكم الفدرالية نطاق الحماية القانونية المقرّرة للصحفيين لتشمل بعض المدوّنين، باعتبارهم يمارسون وظيفة إعلامية عامة وإن لم ينتموا إلى مؤسسات صحفية تقليدية. أمّا في فرنسا، فقد ظلّ المشرّع متحفّظاً نسبياً، حيث احتُفظ للصحفي المحترف بامتيازات قانونية محدَّدة، لا سيما فيما يتعلق بالحق في حماية المصادر، وهو ما لا يُمنح بنفس الدرجة للمدوّن. وفي المقابل، تبنّت بعض الأنظمة التشريعية في دول الشمال الأوروبي مقاربة أكثر شمولية، حيث تم إدماج المدونين ضمن فئات المستفيدين من ضمانات حرية الصحافة متى كانوا يمارسون دوراً إعلامياً يخدم المصلحة العامة.

إنّ هذه التباينات تكشف عن صعوبة إيجاد تعريف موحّد أو معايير قاطعة للتمييز، وتطرح تساؤلات عميقة حول ما إذا كان يجب أن يُبنى هذا التمييز على أساس الانتماء المهني والمؤسساتي، أم على أساس الوظيفة الإعلامية الفعلية التي يقوم بها الفاعل، أياً كانت صفته.

ووفقاً للمُقرّر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير التابع للأمم المتحدة، فإن «الصحافيون هم الأفراد الذين يراقبون ويصفون الأحداث، والوثائق، والتحليلات، والسياسات، والتصريحات، وأي اقترحات يمكن أن تؤثر في المجتمع بغية وضع هذه المعلومات في إطار منظم وجمع الوقائع والتحليلات لإعلام فئة محددة من المجتمع أو المجتمع بأكمله ويشمل تعريف الصحافيين هذا جميع العاملين في وسائط الإعلام المجتمعية الذين تطلق عليهم تسمية الصحفيين المواطنين عندما يضطلعون بهذا الدور مؤقتا»[8] .

لذلك يرتكز هذا التقرير في بلورته لمؤشر الصحافة والتعبير، على التعريفات الأممية، التي تؤكد على عدم خضوعها لأي نوع من التدابير التقييدية أو التمييزية، بما فيها نظم التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة التي يجب أن تؤسَّس على معايير موضوعية وفي احترام للمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

8تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير السيد فرانك لا رو. مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون. للاضطلاع على الوثيقة:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g1285/137//pdf/g1213785.pdf

المنهجية المعتمدة

يتضمن هذا التقرير تقييماً أنجزه معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان حول وضعية حرية الصحافة والتعبير في المغرب، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات دقيقة أُعدّت في إطار منهجية بحث تشاركية. وقد تم تنظيم مجموعتين بؤريتين: الأولى ضمّت فاعلين مؤسساتيين ونقابيين وممثلين عن المجتمع المدني العامل في مجال حرية الصحافة، والثانية خصصت للصحافيين المهنيين، حيث تمّ من خلال هذا المسار التشاركي تحديد المؤشرات الأولية التي شملت ، (1) الإطار السياسي والقانوني، (2) التعددية والاستقلالية، (3) الرقابة والرقابة الذاتية، (4) الدعم المالي والشفافية، إضافة إلى (5) المتابعات والانتهاكات المرتبطة بحرية الصحافة والتعبير.

بعد تحديد المؤشرات العامة التي يُمكن اعتمادها لتقييم وضعية حرية التعبير والصحافة في المغرب، تم تطوير مجموعة من المؤشرات الفرعية القابلة للقياس والتصنيف، بهدف مناقشتها ضمن المجموعات البؤرية، والاستناد إليها في بناء أدوات تحليلية متعددة. شمل ذلك إعداد شبكة تحليل كيفي للإطار السياسي والقانوني المنظِّم لمهنة الصحافة وحرية التعبير، إضافة إلى استمارة موجَّهة للصحافيين المهنيين، تسعى إلى تقييم واقع الممارسة الصحافية وفق مؤشرات مشتقة من المؤشرات العامة.

وقد تنوعت المنهجية المعتمدة حسب طبيعة كل مؤشر، حيث جمعت بين أدوات كمية ونوعية ضمن مقاربة تشاركية. فبالنسبة للمؤشرات التي تتطلب تحليلاً نوعياً، تم اعتماد شبكة تحليل تستند إلى قراءة النصوص القانونية والسياقين السياسي والدستوري، ووُضعت لها معايير تنقيط تتراوح بين 0 و100، تُستخدم لتقييم مدى توفر الضمانات الدستورية والقانونية الكفيلة بحماية الحق في حرية التعبير وممارسة الصحافة.

أما المؤشرات التي تحتاج إلى تحليل كمي، فتم وضعها من خلال تحليل الاستمارة التي وجهت إلى عينة ممثلة من الصحافيين والمهنيين في مجال الصحافة والإعلام (103 صحافية وصحافي)، حيث تم تحليل الأسئلة المرتبطة بكل مؤشر من المؤشرات، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS النسخة 25، الذي أتاح وضع متوسط عام للإجابات عن أسئلة كل مؤشر، وبعد ذلك تحويل المعدل العام لكل مؤشر إلى تنقيط عام حدد من 0 إلى100، ليتم وضع المؤشر العام وذلك وفق المعادلة التالية:

(المؤشر العام = المعدّل المتحصِّل في كل مؤشر / عدد المؤشرات)

تأتي العينة المعتمدة في هذا البحث ممثلة للصحافيات والصحافيين، الذين يبلغ عددهم حسب آخر بيانات إحصائية منشورة من قبل المجلس الوطني للصحافة لسنة 2022؛ 3492 صحافي.ة يتوزعون على الأصناف الصحافية كالتالي: 1417 صحافي.ة يشتغلون في الصحافة الإلكترونية، 1086 يشتغلون في الصحافية السمعية البصرية، 650 يشتغلون في الصحافة الورقية، 153 صحافي.ة شرفي.ة، 132 صحافي حر. 54 صحافي.ة بالوكالات. مع عدم ذكرا تفاصيل جديدة عن مجموعة من المتغيرات التي تهم النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد الصحافيات الإناث حسب إحصائيات 2021، 953 صحافية مقابل 2441 صحافي.

ولتكون العينة ممثلة لتنوع أشكال المنابر الصحافية، وكذلك لتمثيلية الصحافيات، قمنا بتوزيع الاستمارة المعممة

لاستهداف فئات معينة من الصحافيين، خصوصا المشتغلين في المنابر العمومية وشبه عمومية لترتفع مقارنة بالقطاع الخاص، وكذلك الأمر بالنسبة الصحافيات ليرتفع عددهن مقابل الصحافيين الذكور. وبالتالي يأتي توزيع عينة المُستجوَبين وفق الشكل التالي:

رسم بياني رقم 1 : توزيع العينة المُستجوَبة حسب النوع الاجتماعي وقطاع الاشتغال

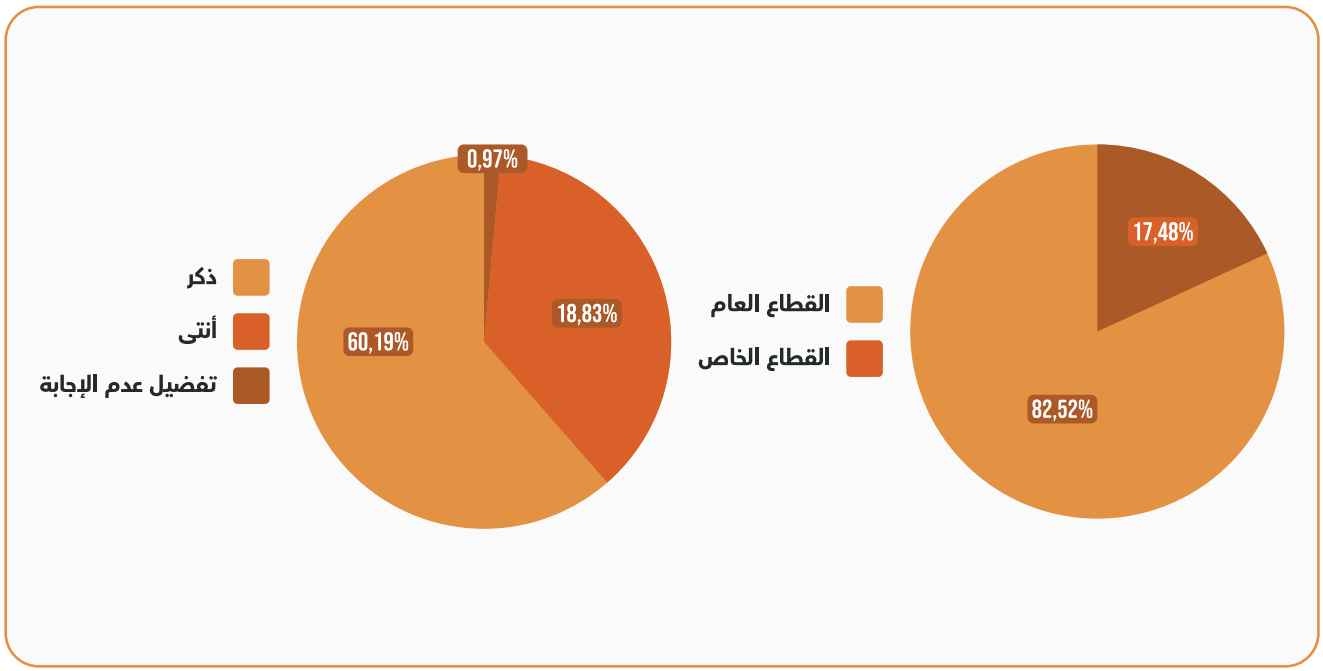

وفيما يخص سن المستجوبين.ات فقد توزعت المجموعات العمرية للصحافيات والصحافيين على الشكل التالي:

الرسم البياني رقم 2 : توزيع العينة المستجوبة حسب الفئات العمرية

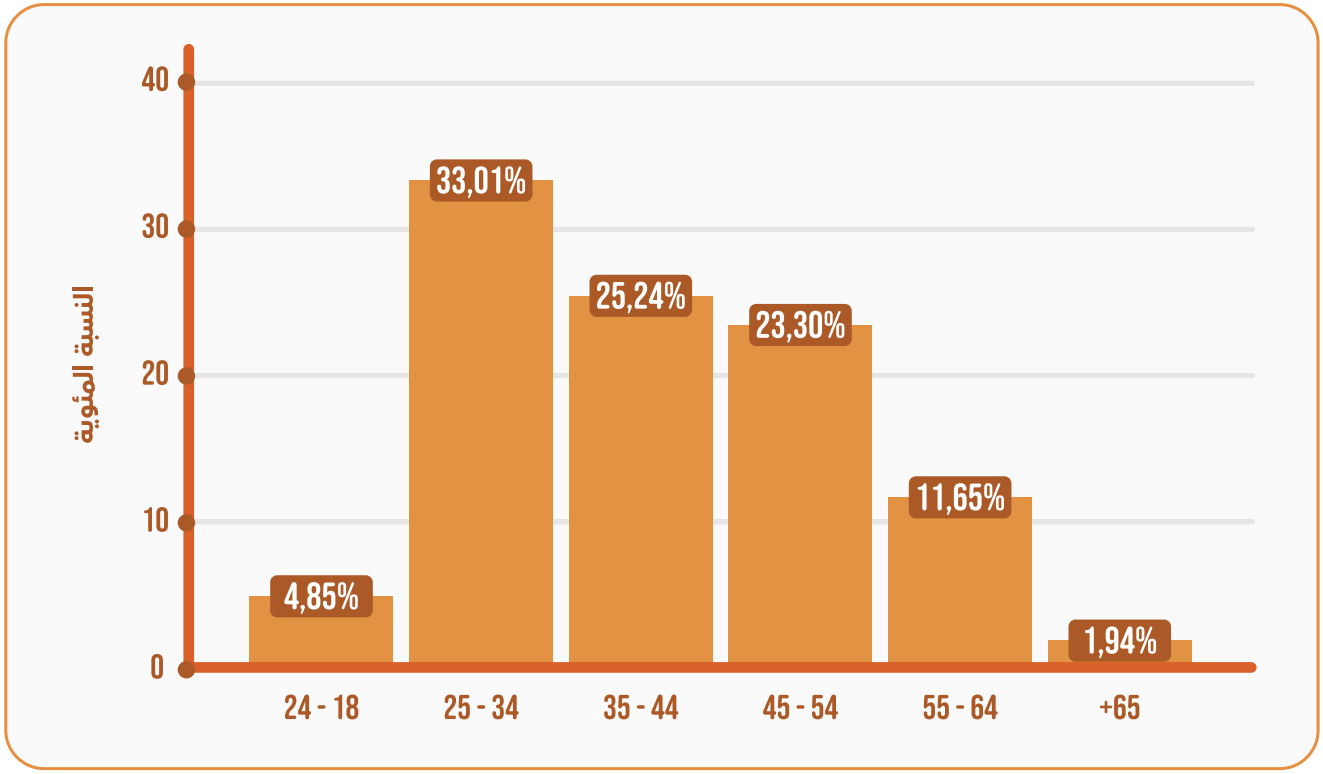

لتحويل نتائج البحث، سواء بشقه الكيفي أو الكمي، إلى مؤشر قابل للقياس على سلم من 0 إلى 100، تم استخراج متوسط الإجابات عن أسئلة الاستمارة في كل مؤشر من المؤشرات التي حددت في المجموعات البؤرية، وكذلك استخراج نقطة من شبكة التحليل الكيفية على 100. ليتم دمج معدلي المؤشر السياسي والقانوني بجمع تنقيط شبكة التحليل الكيفية100/53. والتنقيط المحصل عليه في الأسئلة المدرجة في الاستمارة الموجة للصحافيات والصحافيين 100/31,73، الذي تم التحصل عليه بجمع مجموعات متوسط الإجابات على أسئلة المؤشر السياسي والقانوني، وتحويل المتوسط العام إلى تنقيط على 100. ليصبح النقطة المتحصلة في المؤشر السياسي والقانوني، كيفيا وكميا، هو 100/42,37.

فيما تم تقييم تنقيط باقي المؤشرات باعتماد متوسط أجوبة الصحافيات والصحافيين على أسئلة المؤشرات الأربعة

الباقية، والتي حولت بدورها إلى تنقيط مئوي؛ ليتحصل على نقطة 100/48,34 مؤشر الرقابة والرقابة الذاتية، ونقطة 100/37,05 في مؤشر التعددية والاستقلالية، ونقطة 100/24,18 في مؤشر الدعم المالي والشفافية: ، ونقطة 100/31,35 مؤشر المتابعات والانتهاكات.

رسم بياني 3: معدَّل مؤشرات حرية الصحافة والتعبير في المغرب

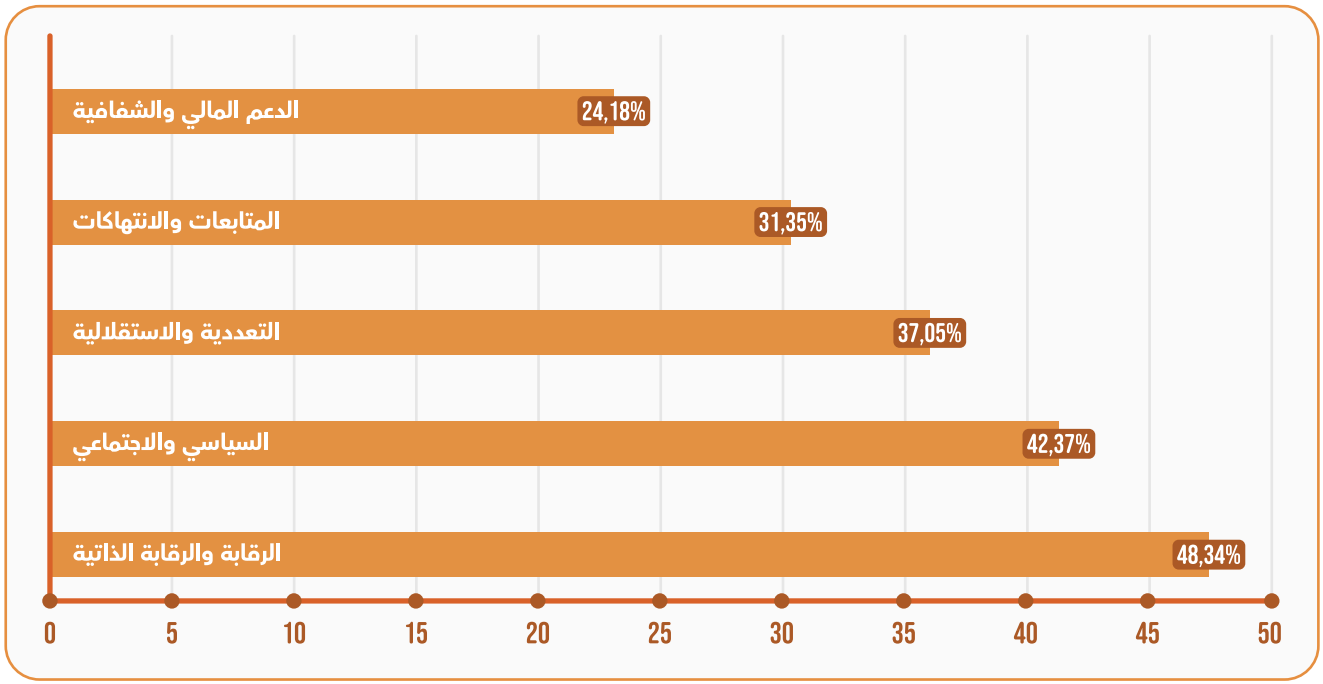

مؤشرات تقييم حرية الصحافة والتعبير في المغرب

المؤشر السياسي والقانوني: 100/42,37

في سياق دسترة حرية الصحافة والتأكيد على عدم تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، نصّ دستور 2011 على ضمان حرية التعبير والإعلام. وفي هذا الإطار، تم إصدار القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، والذي تضمن من أبرز مقتضياته إلغاء العقوبات السالبة للحرية المنصوص عليها في القانون السابق رقم 77.00 لسنة 2002[9] .

وقد تم استكمال هذا المسار التشريعي بإصدار النظام الأساسي للصحافيين المهنيين (القانون رقم 89.13)، وإحداث المجلس الوطني للصحافة (القانون رقم 90.13)، مما شكّل تقدماً على المستوى المؤسساتي والتنظيمي لمهنة الصحافة.

غير أنه، ورغم هذا الإطار القانوني المتقدم، سُجلت في السنوات الأخيرة متابعات قضائية شملت عدداً من الصحفيين، تم اللجوء فيها إلى مقتضيات القانون الجنائي بدلاً من قانون الصحافة والنشر، وذلك على خلفية تعبيرهم عن آراء أو مواقف مرتبطة بعملهم المهني. وقد أثارت هذه الحالات ملاحظات من طرف منظمات حقوقية وطنية ودولية، اعتبرت بعض المتابعات ذات طابع غير مهني أو غير متناسب، قبل أن يتم الإفراج عن عدد من الصحفيين لاحقاً بموجب مسطرة العفو الملكي[10] ، وهو ما اعتُبر خطوة إيجابية في اتجاه التهدئة وتعزيز الثقة.

رغم التوفر على ترسانة قانونية أرست مبادئ حرية ممارسة مهنة الصحافة، فإن الممارسة على أرض الواقع كشفت عن استمرار بعض الإشكالات القانونية والتنظيمية، لاسيما تلك المتعلقة بغموض بعض النصوص، وهو ما لا ينسجم تماماً مع المقتضى الدستوري الذي ينص صراحة على عدم جواز تقييد حرية الصحافة بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. حيث أوضح محتات الرقاص[11] ، رئيس الفدرالية المغربية لناشري الصحف، خلال مشاركته في خلاصات النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، إلى بعض جوانب القصور التي لا تزال تؤثر على البيئة القانونية للمهنة:

على المستوى القانوني، كانت هناك ثلاث قوانين تنضم الصحافة الصادرة سنة 2016، تضم فصولاً ضبابية تحتاج إلى مراجعة، مشيراً على سبيل المثال إلى الفصل المتعلق بشروط الولوج إلى المهنة، والذي ينص على إمكانية الانخراط في المهنة لمن يتوفر على تكوين مستمر، في مقابل شرط الحصول على شهادة الإجازة، مع العلم أن هذا التكوين غير متوفر عملياً داخل المغرب، مما يخلق إشكالاً في التطبيق".

9 هذا التعديل القانوني تمم فقط مضامين ظهير الحريات لسنة 1958 المتعلقة بممارسة مهن الصحافة والنشر

10 للمزيد من التفاصيل حول الإفراج عن الصحافيين المعتقلين بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين أنظر: https://thevoice.ma/صحافيون-ونشطاء-أبرز-المفرج-عنهم-بعفو-م/

11 محتات الرقاص، رئيس الفدرالية المغربية لناشري الصحف: خلال مشاركته في النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، والذي نظمه المعهد في شتنبر 2024

كما أشار ايضا إلى بعض الملاحظات المرتبطة بمنظومة دعم الدولة للصحافة، والتي كانت في السابق مقتصرة على الصحافة الحزبية، قبل أن يشمل الدعم لاحقاً مؤسسات إعلامية غير حزبية، مثل جريدة الأحداث المغربية، معتبراً أن هذا التحول يستدعي تقنيناً أكثر وضوحاً لضمان عدالة توزيع الدعم العمومي.

ناقش المشاركون في المجموعة البؤرية الأولى إشكالاً قانونياً آخر يتعلق بالصحافة الخاصة، وخصوصاً ما يتعلق بشروط الحصول على بطاقة الصحافة المهنية وتولي مهام مدير النشر. وقد تم التوقف عند شرط الحصول على شهادة الإجازة، الذي أصبح مطلوباً قانوناً لمزاولة بعض المهام الصحافية، وهو ما أثار نقاشاً واسعاً بين الفاعلين.

وقد اعتُبر هذا الشرط من طرف عدد من الفرق البرلمانية غير منسجم مع واقع المهنة، في ظل وجود عدد من المهنيين الذين راكموا تجربة طويلة دون أن يكونوا حاصلين على الشهادة الجامعية المطلوبة. وفي محاولة لتجاوز هذا الإشكال، اجتهد المجلس الوطني للصحافة في اعتماد قاعدة بديلة تأخذ بعين الاعتبار شرط أقدمية مهنية لا تقل عن عشر سنوات كمعيار لمنح بطاقة الصحافة، في إطار مقاربة مرنة تراعي خصوصية المسارات المهنية للفاعلين في القطاع.

وفي سياق النقاش الدائر حول مسار التنظيم القانوني والمؤسساتي لمهنة الصحافة خلال العشرية الأخيرة، برزت تساؤلات متواترة بشأن مستقبل التنظيم الذاتي، خصوصاً في ما يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، الذي انتهت ولاية أعضائه بتاريخ 22 يونيو 2022، دون تنظيم انتخابات لتجديد تشكيلته.

وفي انتظار تهيئة الشروط المناسبة لتنظيم هذه الانتخابات، تم اعتماد مرسوم قانون رقم 2.22.770 يقضي بتمديد ولاية أعضاء المجلس لمدة ستة أشهر إضافية، إلى غاية 4 أبريل 2023. ومع انصرام هذا الأجل دون التمكن من تنظيم انتخابات جديدة، قدّمت الحكومة بتاريخ 17 ماي 2023 مشروع قانون يقضي بإحداث "لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر"، أوكلت إليها اختصاصات المجلس الوطني بصفة انتقالية لمدة سنتين، على أن تنتهي مهمتها بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الجديد ومباشرتهم لمهامهم.

وقد عبّر عدد من الفاعلين في القطاع، إلى جانب منظمات حقوقية، عن تخوفهم من أن يؤدي هذا المسار المؤقت إلى الحد من استقلالية آليات التنظيم الذاتي، داعين إلى ضمان احترام مبادئ الحكامة والتمثيلية المهنية في تدبير شؤون القطاع، والحفاظ على استقلالية الصحافة كأحد ركائز النظام الديموقراطي.

وجوابا على سؤال: هل يساعد السياق السياسي المغربي على ممارسة حرية الصحافة والتعبير، ضمن

الاستمارة، التي عمّمت على الصحافيات والصحافيين المغاربة (103)، فقد أجاب 22,55% بالمائة، على هذا السؤال ب "أبدا"، و42,16% بالمائة بـ"إلى حد ما"، و27,45% بالمائة بنعم بنسبة قليلة، وفقط 7,84% بالمائة بنعم بشكل كبير.

رسم بياني رقم 4 : توزيع الأجوبة حول كون السياق السياسي يساعد على ممارسة حرية الصحافة والتعبير حسب نوع الوسيلة الإعلامية

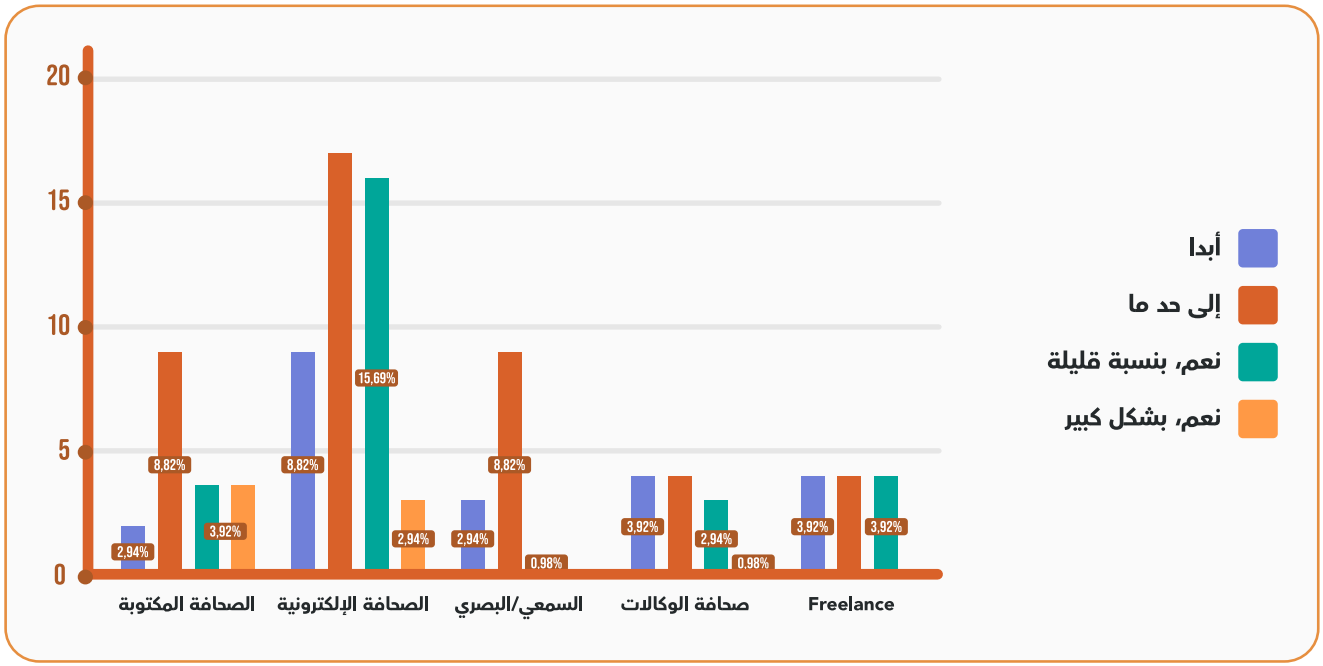

مؤشر الرقابة والرقابة الذاتية: 100/48,34

نادراً ما تأخذ التصنيفات والمؤشرات المعتمدة لتقييم حرية الصحافة بعين الاعتبار الممارسة المهنية داخل المؤسسات الإعلامية، إذ تركّز في الغالب على تأثير السياقات السياسية والقانونية والاقتصادية على حرية التعبير وظروف عمل الصحفيين.

وفي هذا الإطار، شدد معظم المشاركين في المجموعتين البؤريتين، اللتين نُظمتا مع مهنيين في مجال الصحافة والنشر ضمن سياق الإعداد لهذا المؤشر، على أهمية إدماج بُعد الممارسة المهنية في التقييم، وخاصة ما يتعلق بظاهرتي الرقابة والرقابة الذاتية.

وقد أشار عدد من المتدخلين إلى أن: "النموذج الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية، وما يرتبط به من علاقات تمويل وشراكات مع القطاعات الوزارية، قد يُفضي إلى أشكال من التكيّف الذاتي مع الخطوط العامة لمولي هذه المؤسسات، مما يؤثر على الاستقلالية التحريرية. فالحديث عن صحافة مستقلة يقتضي بالضرورة التفكير في نموذج اقتصادي مستقل."[12]

12 خولة اجعيفري : صحافية، خلال مشاركتها في في النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، والذي نظمه المعهد في اكتوبر 2024

أشار عدد من الصحافيين المشاركين في النقاشات البؤرية إلى أن أساليب الرقابة على الصحافة لم تعد تتخذ نفس الأشكال التقليدية كما في السابق. ففي حين كانت بعض الممارسات الرقابية تُمارس بشكل مباشر ومرئي، باتت اليوم تتخذ أشكالاً أكثر مرونة وغير معلنة.

"لم تعد هناك رقابة مباشرة ومؤسساتية على المضامين الصحفية كما كان الحال في السابق، حين كانت الجرائد تخضع لتأشير مسبق من الجهات الرسمية. اليوم، ورغم غياب هذا النوع من الرقابة، تظهر أنماط من التوجيهات والخطوط التحريرية الموحدة التي قد تحد من هامش المبادرة لدى الصحافيين".[13]

"يؤدي الصحافي خدمة ترتبط بالمصلحة العامة، ويحتاج إلى تعويض من أجل عمله، لذلك فيجب أن تكون له حماية من طرف الدولة والمجتمع، ومرتاح من الناحية المالية، بشكل يسمح له بالعيش بكرامة. ليفلت من الرقابة الذاتية[14]".

في نتائج البحث الكمي، صرّح أزيد من 66% بالمائة من الصحافيين المستجوبين أنهم تعرضوا لأشكال من الرقابة من خارج هيئات التحرير التي ينتمون إليها، سواء بشكل دائم، ظرفي، أو نادر، خلال مسارهم المهني. ومن بين الأمثلة التي أوردها بعضهم: التدخل بطلب تعديل أو سحب معلومات منشورة، أو إعادة صياغة محتويات المقالات أو التصريحات بطريقة "محايدة" لتجنب إثارة أي جهة، سواء كانت حكومية أو إدارية أو قضائية.

كما أشار أحد الصحافيين إلى تأثير محددات غير تحريرية على استقلالية الخط التحريري، مثل الإشهار أو الدعم العمومي، معتبرًا أن بعض وسائل الإعلام قد تجد نفسها مقيدة في معالجتها النقدية تفاديًا لفقدان مصادر تمويل أساسية.

13 مارية موكريم: مديرة نشر موقع فبراير.كو Febrayer.com خلال مشاركتها في النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، والدي نظمه المعهد في اكتوبر 2024

14 عبد المنعم العمراني: مراسل صحفي لقناة الجزيرة بالمغرب خلال مشاركته في النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، والدي نظمه المعهد في اكتوبر 2024

رسم بياني رقم 5 : توزيع الأجوبة حول تعرض الصحافيين لرقابة خارج هيئات التحرير حسب نوع الوسيلة الإعلامية

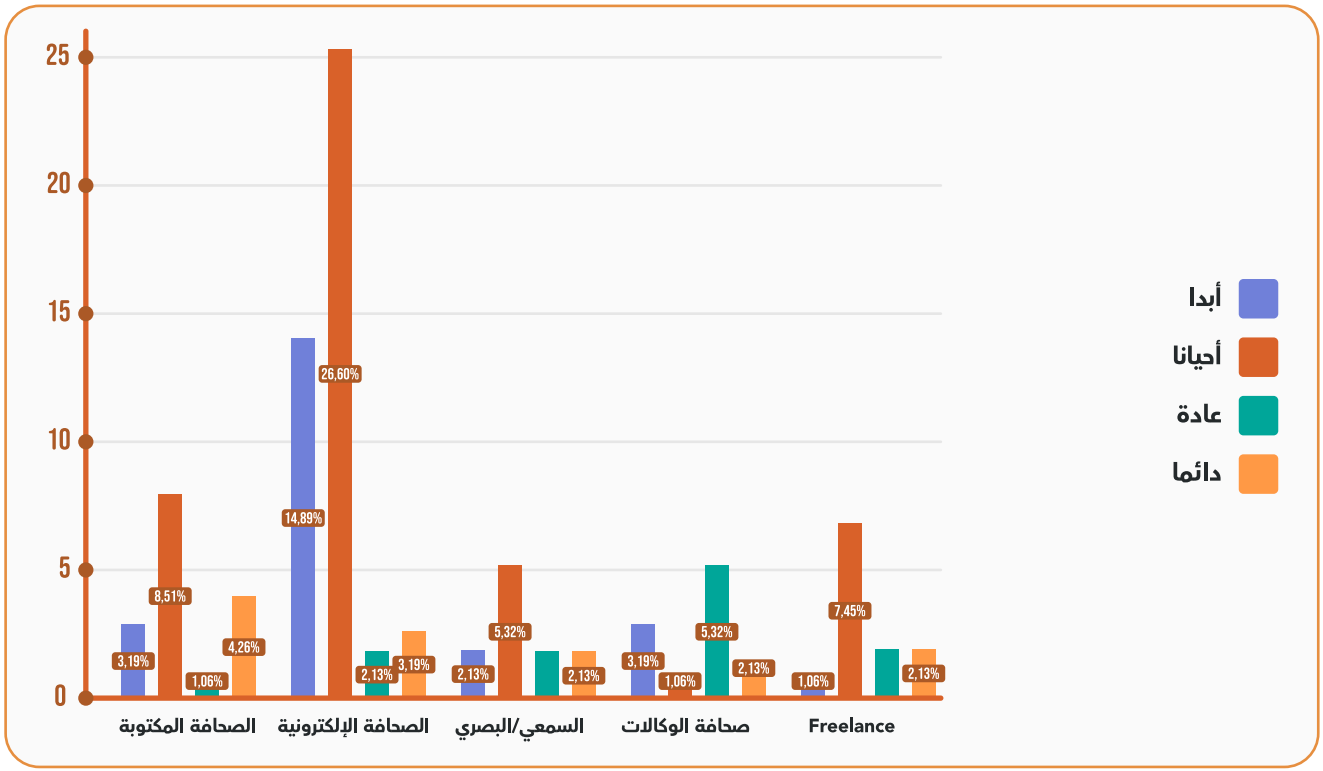

وفي موضوع تداخل ممارسة الرقابة داخل هيئات التحرير مع التأثير على توجهاتها التحريرية من خارج المؤسسة الصحافية، أوضحت صحافية تشتغل في وكالة إخبارية: "أشعر وكأن الأشخاص الذين يمارسون الرقابة من داخل المؤسسة على مقالاتي مسيرين من طرف أشخاص آخرين خارج المؤسسة يمارسون الرقابة على مجموع ما تبثه الوكالة".[15]

أما بخصوص التعرض للرقابة من داخل المؤسسة الإعلامية، فقد أفاد ما يزيد عن% 64 بالمائة من الصحافيين المستجوبين أنهم واجهوا تدخلات من قبل المسؤولين عن هيئة التحرير أو إدارة الوسيلة الإعلامية، تمثلت في سحب أو تعديل موادهم التحريرية، سواء بشكل دائم، ظرفي، أو على الأقل من حين لأخر.

وفي تفاصيل هذا المؤشر، فإن أغلبية الصحافيات والصحافيين المستجوبين، في استمارة المؤشر، اعتبروا أن الصحافيين

15 إجابة لصحافية تشتغل في وكالة صحافية، الفئة العمرية بين 55 و64 سنة.

يمارسون دائما الرقابة الذاتية خوفا من المتابعات القضائية (الغرامات، السجن..)، وذلك بنسبة 35% بالمائة، فيما اعتبر أزيد من 41% بالمائة أن الصحافيون عادة ما يمارسون الرقابة على أنفسهم خوفا من المتابعات القضائية. فيما 19% بالمائة اعتبروا أن هناك ممارسة للرقابة الذاتية أحيانا خوفا من المتابعات القضائية.

رسم بياني رقم 6: توزيع الأجوبة حول ممارسة الرقابة الذاتية خوفا من المتابعات القضائية حسب نوع الوسيلة الإعلامية

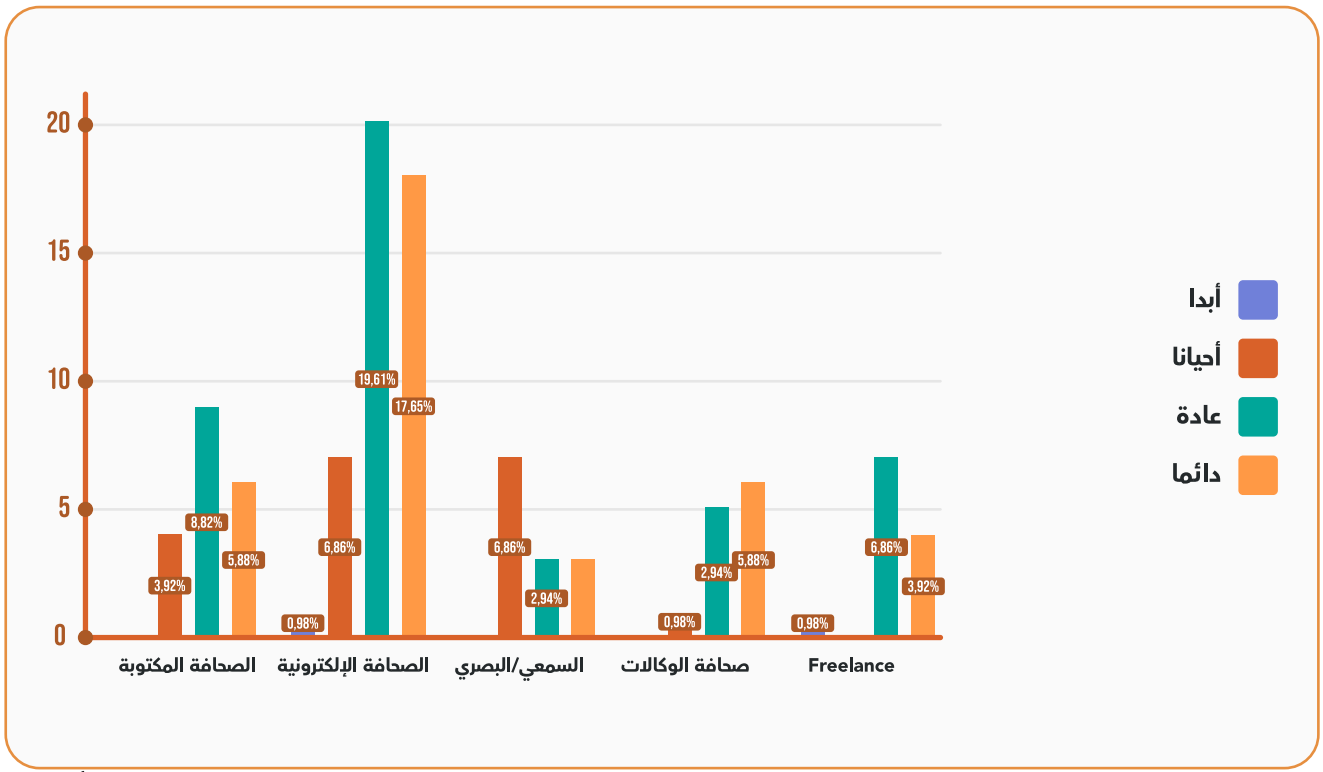

وفي السياق نفسه، أشار 34% بالمائة من الصحافيين المستجوبين إلى أن الرقابة الذاتية تُمارَس دائمًا خوفًا من الإضرار بمسارهم المهني، بينما اعتبر 38% بالمائة أنها تُمارَس عادة للسبب نفسه، فيما رأى 23% بالمائة أنها تُمارَس أحيانًا في هذا الإطار.

كما عبّر 40% بالمائة من الصحافيين عن تخوفهم من أن تؤدي بعض المضامين الإعلامية إلى تهديد سلامتهم البدنية أو سلامة أقربائهم، مما يدفعهم إلى ممارسة نوع من الرقابة الذاتية تحسبًا لهذه المخاطر.

مؤشر التعددية والاستقلالية: 100/37,05

أصبح من الصعب، بحسب عدد من الصحافيين المستجوبين، الحديث عن استقلالية فعلية لعدد من المنابر الإعلامية، في ظل التبعية المالية التي فرضتها ظروف الجائحة، خاصة بعد القرار الحكومي القاضي بتحمل خزينة الدولة لأجور الصحافيين العاملين في المؤسسات المستفيدة من الدعم العمومي.

وفي هذا السياق، اعتبرت الصحافية مارية موكريم، خلال مجموعة النقاش، أن المشهد الإعلامي أصبح يعاني من ضعف في التعددية، قائلة: "كل مواطن يمكنه أن يلاحظ تشابه العناوين، سواء في الصحافة الورقية أو الإلكترونية، حيث أصبحت الأخيرة تتبنى في أحيان كثيرة نفس أسلوب الصحافة الرسمية والراديو. أما الصحافة الاستقصائية، فهي في تراجع، وتفتقد إلى التحقيق وكشف الحقائق". [16]

من جهته، أشار سامي المودني، رئيس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب[17] ، إلى أن صعود ما يُعرف بـ"صحافة البوز" قد أضعف منسوب التعددية وأدى إلى نشر محتويات تفتقر أحيانًا إلى المهنية، معربًا عن تحفظه على ظاهرة صحافة اليوتيوب وصناعة المحتوى خارج الأجناس الصحفية المعروفة.

وجواباً على سؤال يتعلق بمدى وجود تعددية حقيقية في الصحافة والإعلام بالمغرب، أوضح 21% بالمائة من الصحافيين المستجوبين أنه لا وجود لتعددية فعلية، بينما اعتبر 37% بالمائة أن هناك تعددية إلى حد ما، و31% بالمائة رأوا أن التعددية محدودة. في المقابل، عبّر فقط 7% بالمائة من العينة عن قناعتهم بوجود تعددية بارزة في المشهد الإعلامي المغربي.

وبخصوص مدى احترام تعددية الفكر والرأي السياسيين في وسائل الإعلام، خارج فترات الانتخابات، أشار 53 % بالمائة رأوا أنه غير موجود. أما الذين عبّروا عن قناعتهم بوجود احترام كبير لهذه التعددية فلم تتجاوز نسبتهم 2% بالمائة، سواء في الإعلام العمومي أو الخاص.

16 مارية موكريم: مديرة نشر موقع "فبراير.كو Febrayer.com خلال مشاركتها في في النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، والدي نظمه المعهد في اكتوبر 2024

17 سامي المودني، رئيس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، خلال مشاركتها في في النقاش الذي دار ضمن أولى جلسات المجموعة البؤرية التي ضمّت مسؤولين مهنيين في قطاع الصحافة والنشر، والدي نظمه المعهد في اكتوبر 2024

رسم بياني رقم 7 : توزيع الأجوبة حول وجود تعددية الرأي والفكر خارج زمن الانتخابات حسب نوع الوسيلة الإعلامية

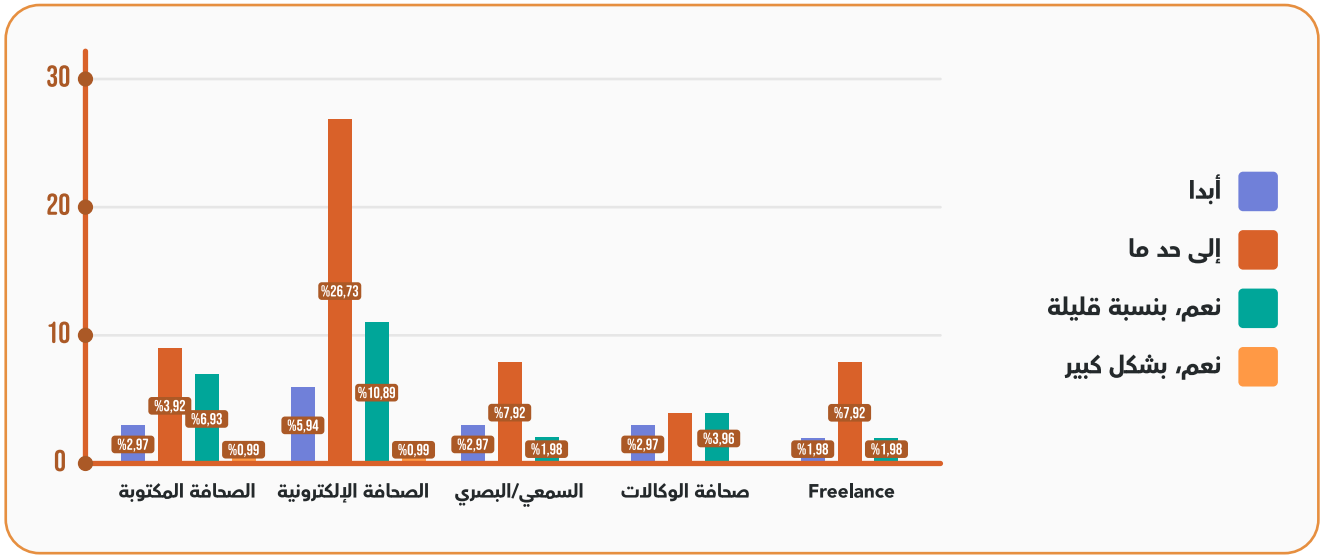

أما فيما يتعلق باستقلالية وسائل الإعلام الخاصة، فرغم الانفتاح الذي عرفه قطاع البث وتنوع المنابر مع بروز الصحافة الإلكترونية، لا يزال جزء مهم من المشهد الإعلامي خاضعًا لتأثير فاعلين اقتصاديين محدودين .

وقد أشار 46% بالمائة من الصحافيين المستجوبين إلى أن ملكية وسائل الإعلام تتركز بوضوح في يد عدد محدود من الأفراد أو الشركات، فيما اعتبر 23% بالمائة أن هذا التركيز موجود إلى حد ما، و12% بالمائة رأوا أن هناك بعض التركيز في ملكية وسائل الإعلام. أما 8 %بالمائة فقط، فصرّحوا بأنهم لا يلاحظون أي تركيز في هذا المجال.

رسم بياني رقم 8 : توزيع الأجوبة حول موضوع وجود تركيز لوسائل الإعلام في أيدي عدد محدود من الأفراد والشركات حسب نوع الوسيلة الإعلامية

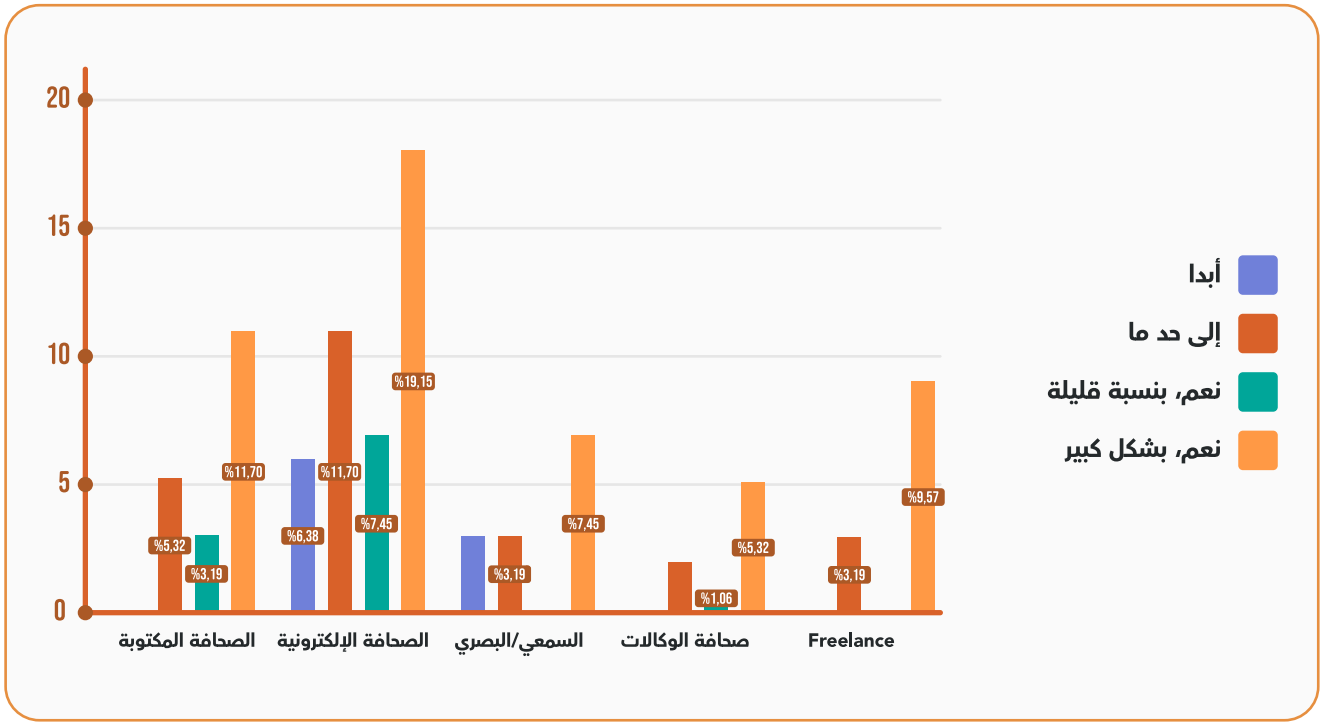

وفي ما يتعلق باستقلالية وسائل الإعلام الخاصة في تدبيرها التحريري عن السلطة السياسية، أفاد أكثر من 33% بالمائة من الصحافيين المستجوبين بأن هذه المنابر غير مستقلة، بينما رأى 41% بالمائة أن هناك استقلالًا جزئيًا أو إلى حد ما.

واعتبر 18% بالمائة أن استقلالية الخط التحريري عن السلطة السياسية محدودة، في حين عبّر فقط 3 %بالمائة عن قناعتهم بوجود استقلالية تحريرية عن السلطة السياسية لوسائل الاعلام الخاصة.

رسم بياني رقم 9 : توزيع الأجوبة حول موضوع استقلالية وسائل الإعلام الخاصة في تدبيرها التحريري عن السلطة السياسية حسب نوع الوسيلة الإعلامية

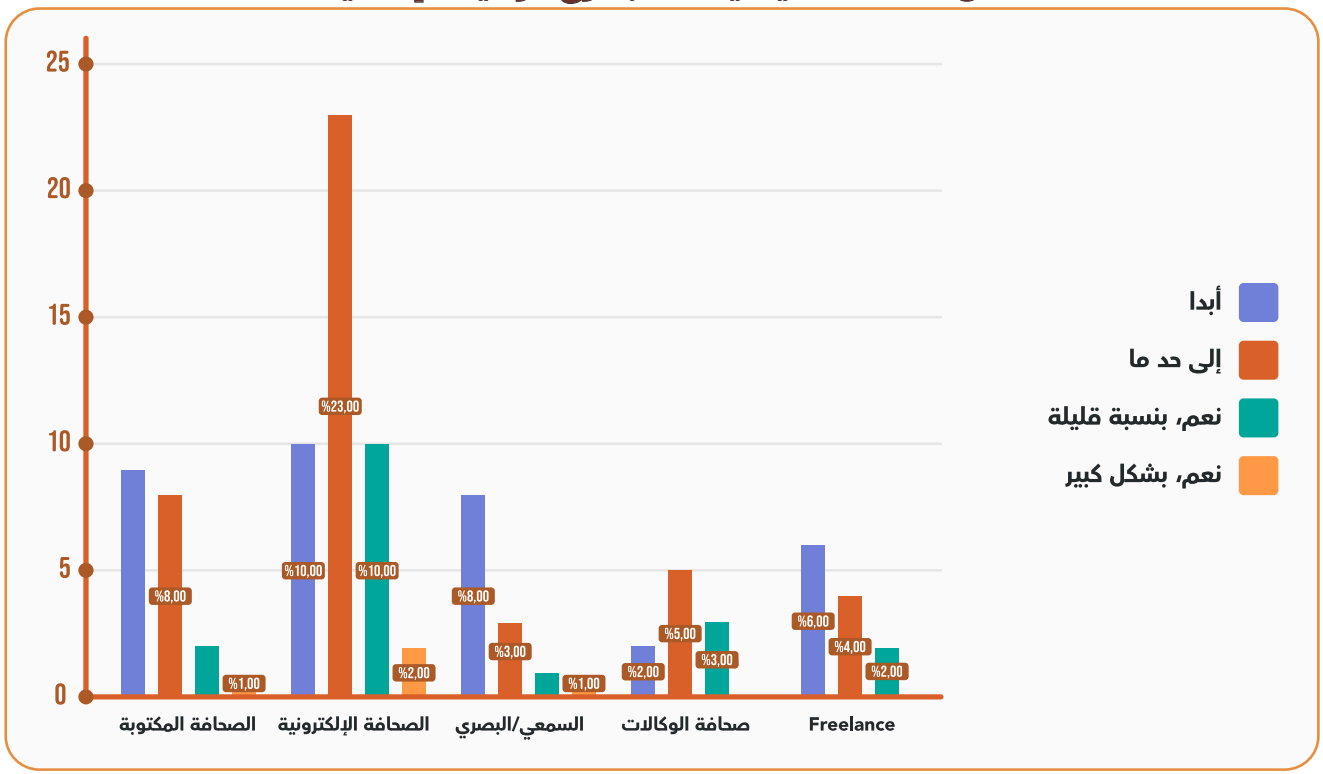

وفي ربط لمسألة التعددية والاستقلالية بالتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والنشر، من خلال نموذج المجلس الوطني للصحافة، فقد اعتبر 39% بالمائة من المستجوبين، في استمارة بحث مؤشر حرية الصحافة والتعبير، أن الصيغة الحالية للتنظيم الذاتي لا تساهم بتوفير آليات تضمن التعددية والاستقلالية. بينما أوضح 41% بالمائة أن هذه الصيغة من التنظيم الذاتي تساهم في ضمان التعددية والاستقلالية. فيما 7% بالمائة من الصحافيات والصحافيين المستجوبين اعتبروا أن هذه الصيغة من التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة تساهم بنسبة قليلة في ضمان التعددية والاستقلالية. و 5 %بالمائة فقط اعتبروا أن المجلس الوطني للصحافة يساهم بشكل كبير في ضمان تعددية واستقلالية وسائل الإعلام والصحافة.

مؤشر الدعم المالي والشفافية: 100/24,18

شكّلت سنة 2020، في ظل تداعيات جائحة كوفيد19-، مرحلة كاشفة لهشاشة قطاع الصحافة بالمغرب، وخصوصًا الصحافة الخاصة. وقد قررت وزارة الثقافة والاتصال، في هذا السياق، تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصحافية من خلال تحمل الدولة لأجور الصحافيين العاملين بها، وظل هذا الاجراء حتى مارس 2025، وليصدر بعد هذا

التاريخ مرسوم جديد[18] لتنظيم دعم قطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع.

وقد أشار عدد من المهنيين والمراقبين إلى أن استمرار هذا النمط من الدعم العمومي قد أثّر على استقلالية بعض المنابر الإعلامية، وأسهم، بشكل أو بآخر، في توحيد جزء من الخطاب الصحافي، خاصة بعد اختفاء عدد من الجرائد والمواقع الإلكترونية المستقلة، أو انتقالها إلى فئة المنابر المستفيدة من الدعم الرسمي، ما انعكس على تعددية المشهد الإعلامي.

في تفاصيل مرسوم الدعم العمومي للصحافة، يشترط لحصول المؤسسات الإعلامية على الدعم العمومي، أن "تكون على شكل شركة خاضعة للقانون المغربي وتزاول نشاطها منذ سنتين على الأقل"[19] وذلك في تناقض مع المادة 8 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، والتي تنص صراحة على: "يعتبر مؤسسة صحفية، في مدلول هذا القانون، كل شخص ذاتي أو اعتباري يمارس كل أو بعض الأنشطة الواردة في المادة 2 (من نفس القانون) ويتولى لهذه الغاية نشر مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية بوصفه مالكا أو مستأجرا أو مسيرا، لأحدهما أو هما معا". بالإضافة إلى شروط أخرى من بينها احترام أخلاقيات المهنة المنصوص عليه في المادة 2 من القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛ التقيد بأحكام الاتفاقيات الخاصة بالصحافيين المهنيين في حالة وجودها؛ ألا يكون قد صدر في حقها إحدى العقوبات المنصوص عليها في أحكام القانون سالف الذكر رقم 88.13.

كما حدد، سياق تنفيذ مرسوم دعم المؤسسات الصحافية، قرار مشترك لوزير الشباب والثقافة والتواصل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 2345.24، أسقف دعم التسيير ودعم الاستثمار لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، حيث حدد بالنسبة للمؤسسات الصحافية مبالغ الدعم في:

- 30 بالمائة من مجموع كلفة الإنتاج وكلفة الأجور بالنسبة للمؤسسات الصحافية التي تصدر مطبوعا دوريا ورقيا وتشغل مديرا للنشر و12 صحافيا مهنيا على الأقل والمؤسسات الناشرة لصحيفة إلكترونية وتشغل مديرا للنشر و14 صحافيا مهنيا على الأقل، ولا يقل الحد الأدنى لمجموع كلفة الإنتاج وكلفة الأجور عن 5 مليون درهم والحد الأدنى لرقم المعاملات لا يقل عن 10 مليون درهم عن السنة السابقة عن سنة الاستفادة من الدعم؛
- 40 بالمائة من مجموع كلفة الإنتاج وكلفة الأجور بالنسبة للمؤسسات الصحافية التي تصدر مطبوعا دوريا ورقيا وتشغل مديرا للنشر و6 صحافيا مهنيا على الأقل والمؤسسات الناشرة لصحيفة إلكترونية وتشغل مديرا للنشر و9 صحافيا مهنيا على الأقل، ولا يقل الحد الأدنى لمجموع كلفة الإنتاج وكلفة الأجور عن 1 مليون درهم والحد الأدنى لرقم المعاملات لا يقل عن 5 مليون درهم عن السنة السابقة عن سنة الاستفادة من الدعم؛
- 50 بالمائة من مجموع كلفة الإنتاج وكلفة الأجور بالنسبة للمؤسسات الصحافية التي تصدر مطبوعا دوريا

18 مرسوم رقم 2.23.1041، للإطلاع عليه أنظر:
https://www.sgg.gov.ma/BO/AR/31112024//BO_7262_Ar.pdf

19 المادة 4 من المرسوم رقم 2.23.1041.

ورقيا وتشغل مديرا للنشر و3 صحافيا مهنيا على الأقل والمؤسسات الناشرة لصحيفة إلكترونية وتشغل مديرا للنشر و4 صحافيا مهنيا على الأقل، ولا يقل الحد الأدنى لمجموع كلفة الإنتاج وكلفة الأجور عن 900 ألف درهم والحد الأدنى لرقم المعاملات لا يقل عن 2 مليون درهم عن السنة السابقة عن سنة الاستفادة من الدعم؛

كما حددت المادة الثانية من القرار المشترك، المشار إليه أعلاه، سقف مجموع مبلغ كل من دعم التسيير ودعم الاستثمار بالنسبة لكل مؤسسة صحفية في 15 مليون درهم. مع تحديد نسبة 80 %بالمائة من مبلغ الدعم العمومي لدعم التسيير و20% بالمائة لدعم الاستثمار[20].

من جانبه، قام معهد بروميثيوس بإدراج أسئلة خاصة بموضوع الدعم المالي والشفافية ضمن استمارة البحث الموجهة للصحافيين والصحافيات المغاربة. وقد أفاد 56 %بالمائة من المستجوبين بوجود تأثير ملموس للقوى الاقتصادية على هيئات تحرير وسائل الإعلام العمومية، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 79% بالمائة عند الحديث عن وسائل الإعلام الخاصة، مما يشير إلى تصوّر أوسع لتأثير المصالح الاقتصادية على الخطوط التحريرية في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي[21].

رسم بياني رقم 10: توزيع الأجوبة حول تأثير القوى الاقتصادية على الإعلام العمومي حسب نوع الوسيلة الإعلامية

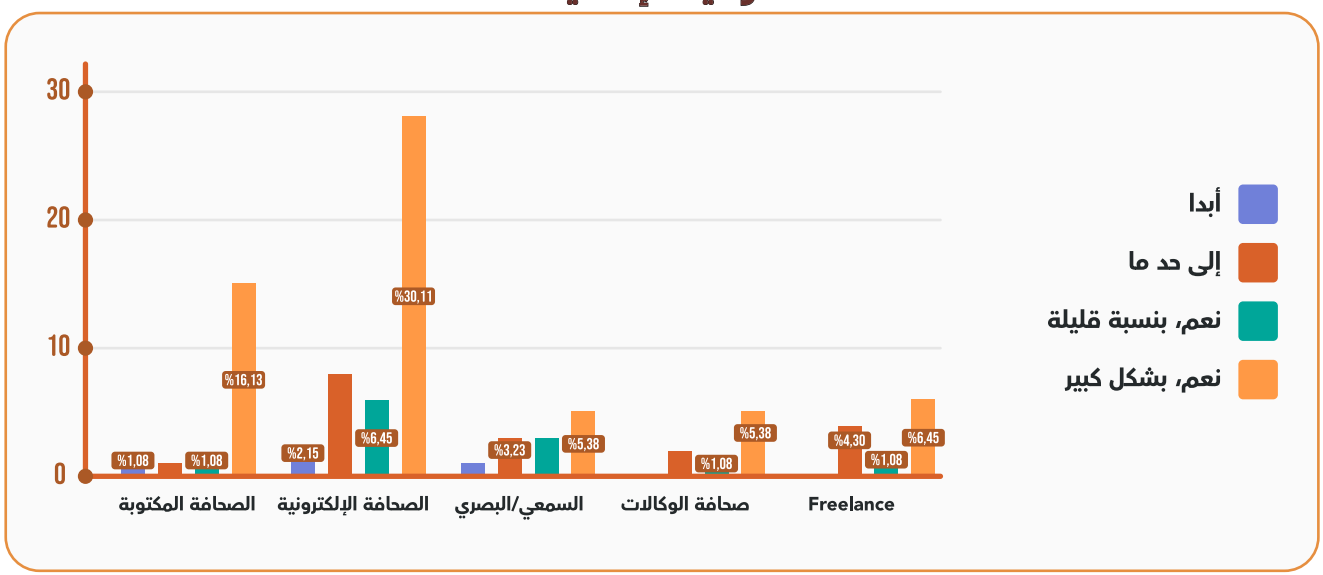

20 للمزيد من التفاصيل على شروط وأسقف حصول المؤسسات الإعلامية، ابتداء من سنة 2025 على الدعم أنظر القرار المشترك رقم 2345.24 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7353 في 18 نونبر 2024. وأيضا المرسوم رقم 2.23.1041 المشار إليه في الهامش السابق.

21 يمكن الاطلاع على نتائج البحث الكمي المنجز حول حرية الصحافة والتعبير في ملحق هذه التقرير

رسم بياني رقم 11 : توزيع الأجوبة حول تأثير القوى الاقتصادية على الإعلام الخاص حسب نوع الوسيلة الإعلامية

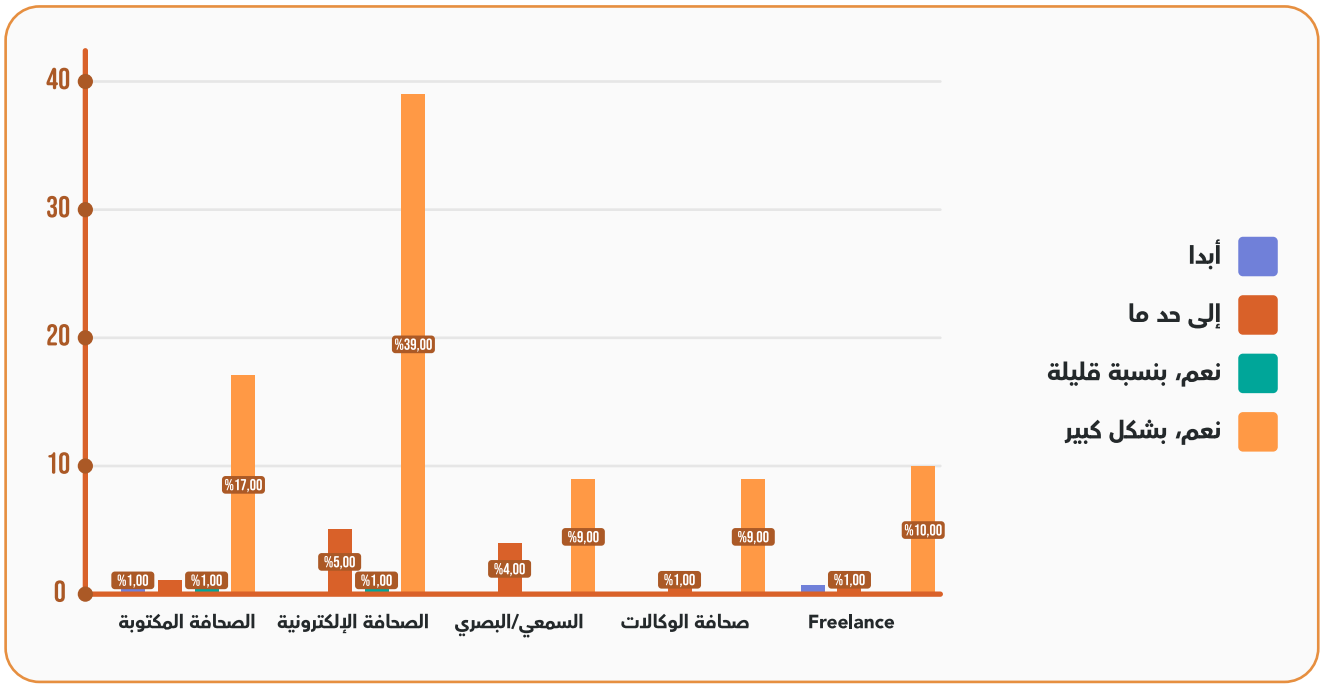

وفي ما يتعلق بتوزيع الإعلانات الإدارية والإشهارية من قبل مؤسسات الدولة، أشار 52 %بالمائة من الصحافيين المستجوبين إلى أن هذا التوزيع لا يتم بشكل عادل بين مختلف وسائل الإعلام، بينما رأى 24% بالمائة أنه يتم بشكل عادل إلى حد ما. أما 5% بالمائة فقط، اعتبروا أن الدولة توّزع اعلاناتها الإدارية والاشهارية بنسبة ضئيلة على وسائل الاعلام.

وبخصوص مسألة تأثير السلطة السياسية على المعلنين لدعم وسائل إعلام دون غيرها، صرّح 35% بالمائة من المستجوبين بوجود ضغوط كبيرة في هذا الاتجاه، فيما اختار 38% بالمائة الإجابة بـ"لا أدري"، بينما رأى 20% بالمائة أن هناك ضغوطًا تمارس إلى حد ما.

رسم بياني رقم12 : توزيع الأجوبة حول ممارسة السلطة السياسية ضغوطا لدعم وسائل إعلام معينة دون أخرى حسب نوع الوسيلة الإعلامي

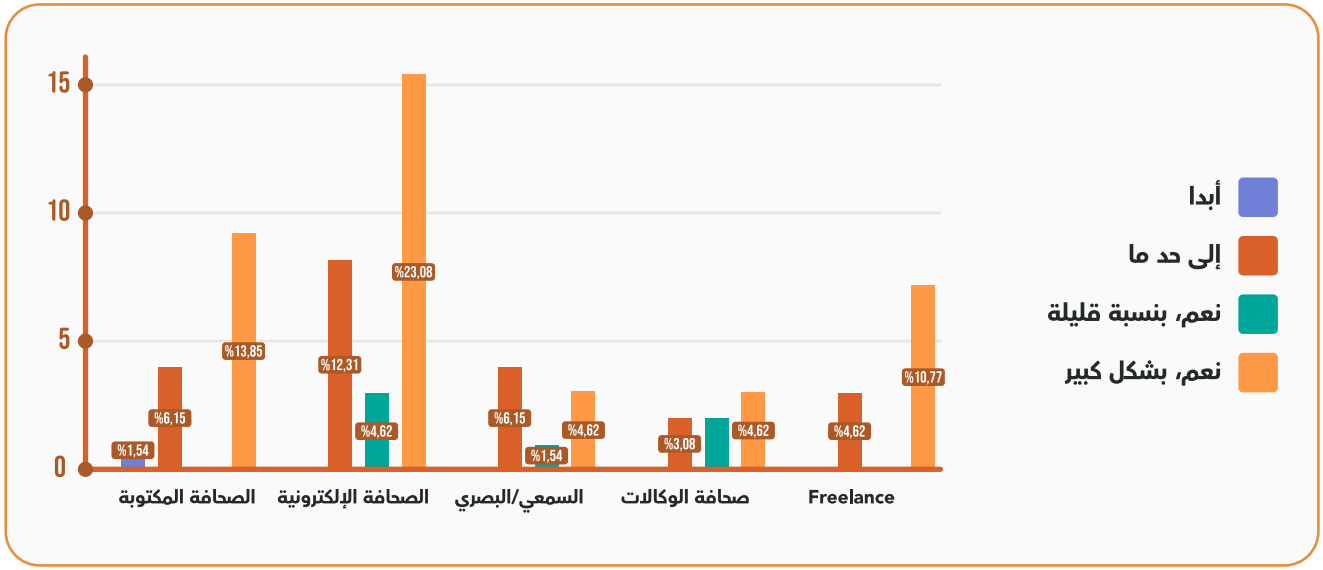

وفيما يتعلق بموضوع الشفافية، وخاصة بتمييز وسائل الأعلام بين المحتوى التحريري والمحتوى التجاري، فقد اعتبر الصحافيون المستجوَبون بنسبة36% بالمائة أن وسائل الإعلام المغربية تميز، إلى حد ما، بين المحتوى التحريري والمحتوى التجاري. بينما اعتبر 26% بالمائة أن هناك تمييز بنسبة قليلة بين المحتوى التحريري والمحتوى التجاري. بينما اعتبر 16% بالمائة فقط أن هناك تمييز، بشكل كبير، لدى وسائل الإعلام بين المحتوى التحريري والتجاري.

رسم بياني رقم13 : توزيع الأجوبة حول التمييز بين المحتوى التحريري والمحتوى التجاري حسب نوع الوسيلة الإعلامية

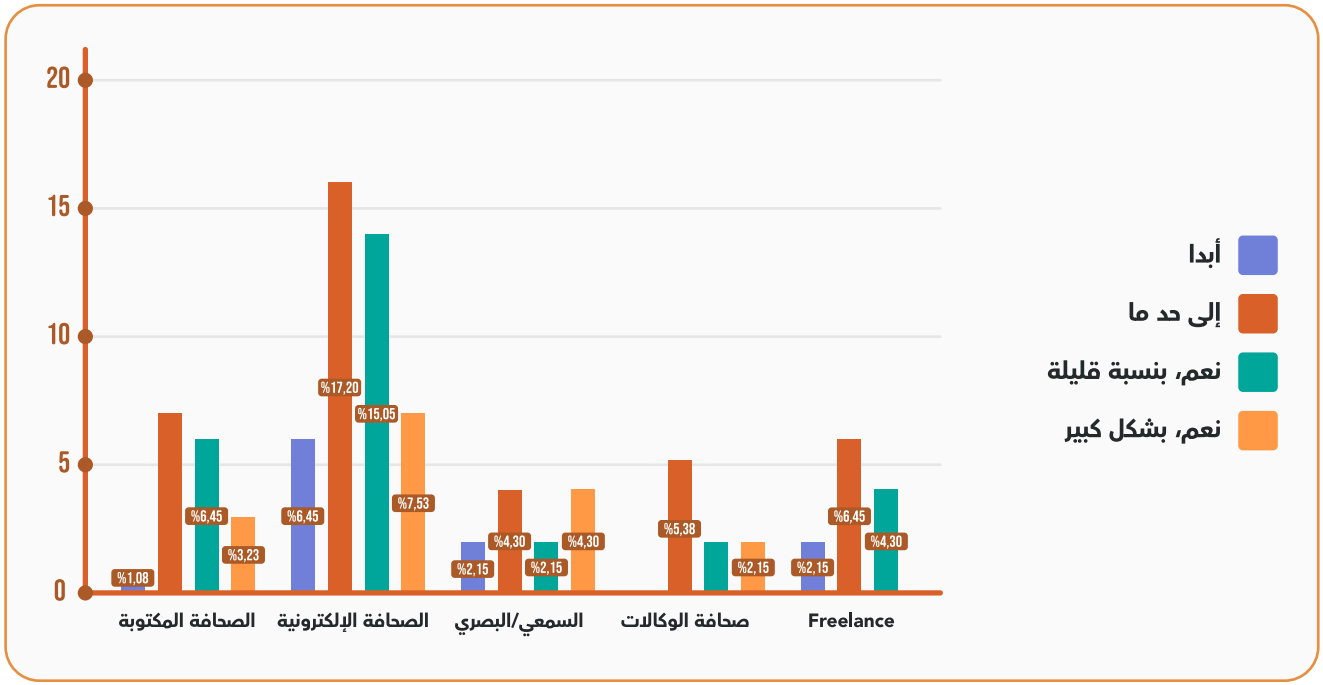

مؤشر المُتابعات والانتهاكات: 100/31,35

رغم بروز مؤشرات على الانفراج، تمثلت في الإفراج عن عدد من الصحافيين الذين كانوا قيد الاعتقال، بعد صدور أحكام نهائية في حقهم، فقد شهدت نفس السنة تسجيل متابعات قضائية جديدة لصحافيين، استناداً إلى مقتضيات من القانون الجنائي، على خلفية شكايات تقدم بها مسؤولون عموميون.

ومن بين هذه القضايا، صدر بتاريخ 11 نونبر 2024، حكم ابتدائي في حق الصحافي حميد المهداوي، قضى بسنة ونصف حبسا نافذا، وغرامة مالية قدرها 150 مليون سنتيم، وذلك بناءً على شكاية تقدم بها وزير العدل، عبد اللطيف وهبي.

وقد فصل الحكم بين نشاط الصحافي المهني ونشره لمحتوى عبر منصة "يوتيوب"، معتبراً أن الفيديوهات المعنية لا تدخل ضمن الممارسة الصحفية كما هي مؤطرة في القانون المغربي، بل تندرج ضمن "صناعة المحتوى الرقمي" في إطار التواصل العام عبر الإنترنت، حسب ما ورد في منطوق الحكم الابتدائي.

وبذلك ردت المحكمة، في حكمها الصادر ابتدائيا، جميع الدفوع الشكلية، التي أثارها دفاع حميد المهداوي، وأوّلت نشر الفيديوهات على منصة يوتيوب، دون وجودها في الصحيفة الإلكترونية "بديل.أنفو"، يشرعن رد دفوع تطبيق فصول قوانين الصحافة النشر، وتطبيق فصول 442، 443 و447 الفقرة الثانية من القانون الجنائي.

بتاريخ 5 دجنبر 2024، أيدت محكمة الاستئناف بالرباط الحكم الابتدائي الصادر في حق الصحافية حنان باكور، القاضي بإدانتها بشهر حبسا موقوف التنفيذ، وغرامة مالية قدرها خمسة آلاف درهم، وتعويض رمزي قدره درهم واحد لفائدة حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يقود الحكومة الحالية. وقد تمت المتابعة في هذه القضية أيضاً بموجب مقتضيات من القانون الجنائي.

صدر الحكم الابتدائي بتاريخ 12 فبراير 2024، معتبراً أن التدوينات موضوع المتابعة قد نُشرت على حساب شخصي بموقع "فيسبوك"، ولا تندرج ضمن الأشكال الصحفية التي تشملها الحماية المنصوص عليها في قانون الصحافة والنشر.

وقد استندت المحكمة في تعليلها إلى أن هذه التدوينات، رغم طابعها الإعلامي، لا تستوفي الشروط الشكلية المتعلقة بوسائل النشر المعترف بها قانوناً، كالجريدة أو المطبوع الدوري، كما هو منصوص عليه في البند الثاني من المادة الثانية من القانون المذكور. وبناءً على ذلك، اعتبر الحكم أن الإطار القانوني المنطبق على هذه النازلة هو القانون الجنائي، وليس قانون الصحافة والنشر..

في سياق استمرار بعض المتابعات القضائية لصحافيين بناءً على شكايات مقدّمة من مسؤولين سياسيين أو منتخبين، قضت المحكمة الابتدائية بوجدة، بتاريخ 23 ماي 2024، بالحكم على الصحافي عبد المجيد أمياي، مدير نشر موقع "شمس بوسط"، بشهرين حبسا موقوف التنفيذ، وغرامة مالية قدرها 5000 درهم، وذلك على خلفية شكاية تقدم بها والي الجهة الشرقية.

في دجنبر 2024، تمّت متابعة الصحافي ياسين زروال، العامل بالموقع الجهوي "العرائش نيوز"، بناءً على شكاية تقدم بها النائب البرلماني محمد السيمو عن حزب التجمع الوطني للأحرار، قبل أن يُعلن عن تنازله عنها بتاريخ 6 يناير 2025.

وقد أعادت هذه القضية إثارة نقاش قانوني وحقوقي في بعض الأوساط المهنية، حول الإطار القانوني الذي يُعتمد في متابعة الصحافيين، لا سيما في الحالات التي تُثار فيها مسألة التمييز بين المقتضيات الجنائية ومقتضيات قانون الصحافة والنشر. وانتهت القضية المعنية بحكم بالبراءة صدر في 13 يناير 2025، عقب التنازل الرسمي للمشتكي.

أصدرت المحكمة الابتدائية الزجرية بمدينة الدار البيضاء، بتاريخ 9 دجنبر 2024، حكماً في حق الصحافي ياسين حسناوي، مدير نشر موقع "زون24"، قضى بأداء غرامة نافذة قدرها 10.000 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى. كما قضت المحكمة، في الشق المدني من الدعوى، بأدائه تعويضاً رمزياً قدره درهم واحد لفائدة المطالب بالحق المدني، يونس مجاهد، رئيس المجلس الوطني للصحافة، وتعويضاً إضافياً قدره 600.000 درهم لفائدة المجلس نفسه، مع الصائر والإجبار في الأدنى. وجاء هذا الحكم إثر متابعة الصحافي بتهمة التشهير، بناءً على شكاية تقدم بها السيد يونس مجاهد بصفته ممثلاً للجنة المؤقتة لتسيير قطاع الصحافة والنشر، وذلك على خلفية رفض اللجنة طلب

تجديد بطاقة الصحافة المهنية الخاصة بالمعني بالأمر لسنة 2024.

وفي أجوبة الصحافيات والصحافيين على استمارة البحث الكمي، فقد أوضح 15 بالمائة من العينة المستجوبة أنه سبق أن تعرضوا، خلال 12 شهرا الماضية، إلى مضايقات وتهديدات بسبب مقالات أو أعمال صحافية، أو نتيجة لهويتهم وعرقهم وتوجهم وآرائهم الشخصية. بينما فضل 13 بالمائة من الصحافيين عدم الإجابة عن هذا السؤال، مقابل 71 بالمائة نفوا تعرضهم لأي اعتداءات أو مضايقات خلال 12 شهرا الماضية لسنة 2024.

رسم بياني رقم14 : توزيع تعرض الصحافيات والصحافيين لمضايقات بسبب مقالات أو أعمال صحافية حسب نوع الوسيلة الإعلامية

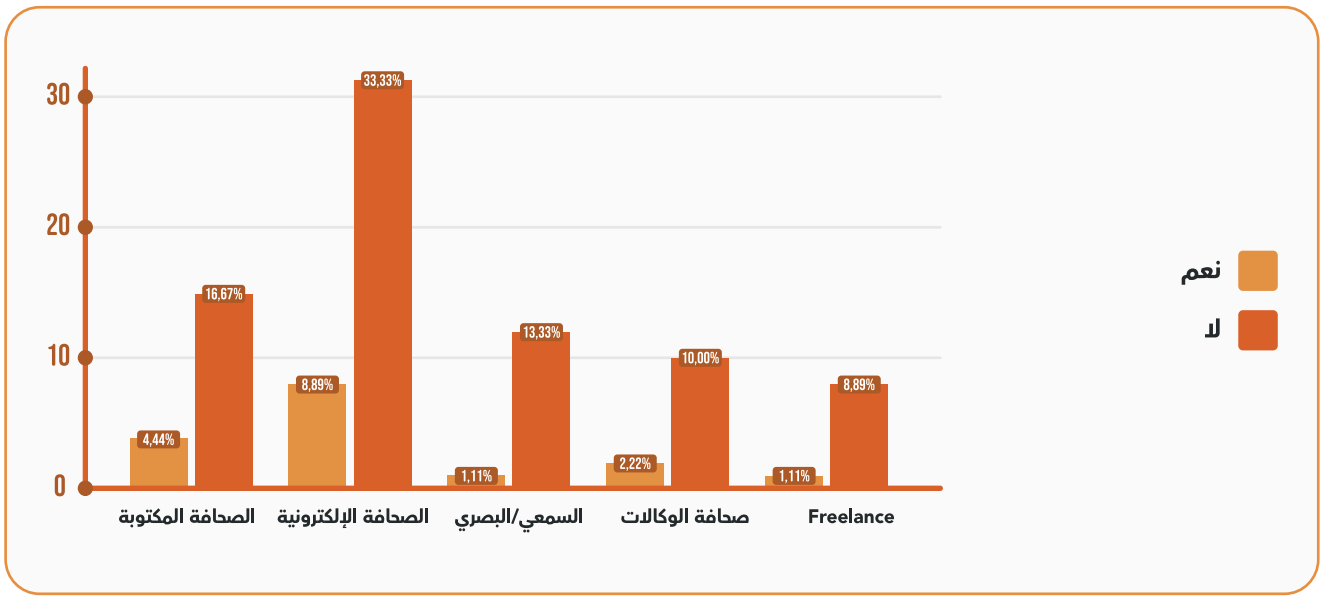

وبالنسبة لتعرض الصحافيين للاعتداء أثناء ممارستهم لعملهم الصحافي في الميدان، فقد عبر 12 بالمائة من العينة المستجوبة أنه سبق لهم أن تعرضوا، خلال 12 شهرا الماضية، لاعتداءات أو مضايقات خلال تغطيتهم لأحداث في الميدان، بينما فضل 8 بالمائة من المستجوَبين عدم الإجابة على هذا السؤال، مقابل 79 بالمائة نفوا تعرضهم لأي اعتداءات أو مضايقات أثناء ممارستهم لعملهم الصحافي.

رسم بياني رقم15 : توزيع تعرض الصحافيات والصحافيين لاعتداءات أو مضايقات في الميدان حسب نوع الوسيلة الإعلامية

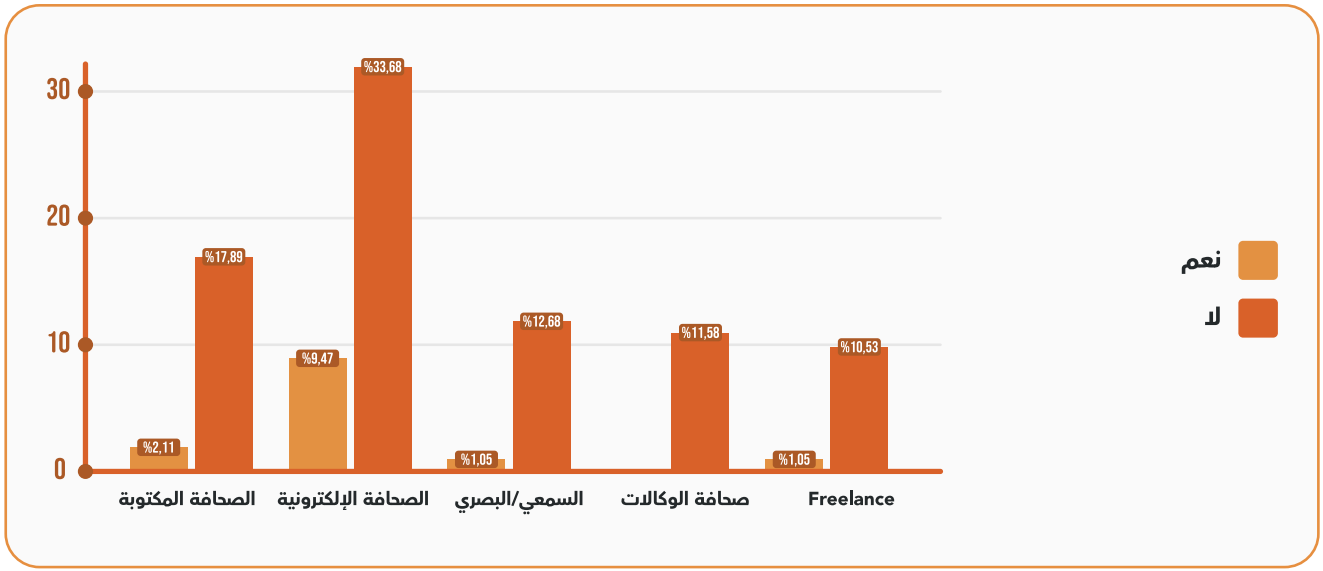

توصيات

انطلاقا من التحديدات المرجعية المؤطرة للتشريعات والقوانين ذات الصلة ، وبناء على مخرجات مختلف مراحل الرصد في علاقة بإعمال المؤشرات و بجرد واستقراء الحالات والنوازل يمكن التوقف عند التوصيات التالية:

- مراجعة وتعديل القوانين الحالية المتعلقة بتقييد حرية لصحافة والتعبير، مثل قانون الصحافة والنشر والقانون الجنائي، بهدف إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا التعبير والنشر، وضمان حماية الصحفيين والمدونين من الملاحقة القضائية التعسفية؛
- إخراج هيئة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة من الجمود القانوني الذي توجد فيه، مع الحرص على إجراء انتخابات دورية للمجلس الوطني للصحافة؛
- إعمال مبدأ التناسب في تحديد تعويضات الصحافيين والمُدونيين في قضايا الصحافة والنشر؛
- الحد من لجوء النيابة العامة والقضاء إلى القانوني الجنائي في قضايا الصحافة والتعبير، بأن يشمل مبدأ الحماية الجنائية قضايا الصحافة والتعبير؛
- ضمان تطبيق الحق في الحصول على المعلومة وتسهيل إجراءات الحصول عليها من المصادر الحكومية، مع إلزام هذه المصادر بمبدأ النشر الاستباقي؛
- توفير الحماية اللازمة للصحفيين الذين يتعرضون للتهديد أو الاعتداء بسبب عملهم، بما في ذلك توفير الحماية الأمنية، وتقديم الدعم القانوني والنفسي؛
- دعم وسائل الإعلام المستقلة، بدون تمييز، وتشجيع تعددية الصحافة والإعلام في الولوج إلى الدعم وعقود الإشهار العمومي؛
- تحرير قطاع البث التلفزيوني والإذاعي ليشمل جميع مناطق المغرب مع تبسيط إجراءات تأسيس وسائل الإعلام السمعية – البصرية؛
- وضع إجراءات لاحترام تعددية الرأي والفكر في وسائل الإعلام والصحافة أثناء فترات الانتخابات وخارجها؛
- توفير برامج تدريبية للصحفيين وكذلك رجال إنفاذ القانون حول أخلاقيات مهنة الصحافة، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير.

الملاحق

الملحق رقم 1 : جدول خاص بمعطيات المتابعات القضائية للصحافيات والصحافيين برسم سنة 2024

القضية	موضوع المتابعة	درجة المحاكمة	الحكم	تعليقات
عبد اللطيف وهبي ضد الصحافي حميد المهداوي	القذف والسب العلني وبث وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة من أجل التشهير بالأشخاص.	ابتدائي	سنة ونصف حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 150 مليون سنتيم.	لقد قامت المحكمة الابتدائية بالرباط بإدانة الصحافي حميد المهداوي على أفعال صحفية بالإحالة على فصول القانون الجنائي عوض قانون الصحافة والنشر.
حزب التجمع الوطني للأحرار ضد الصحافية حنان باكور	توزيع وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص باستعمال الأنظمة المعلوماتية	استئنافي	تأييد الحكم الابتدائي الصادر في حق الصحافية حنان باكور بإدانتها بشهر حبسا موقوف التنفيذ، مع غرامة مالية قدرها خمسة آلاف درهم، وتعويض قدره درهم رمزي لفائدة حزب التجمع الوطني للأحرار.	رغم صفتها الصحافية، تمت المتابعة بفصول من القانون الجنائي، واعتُبرت التدوينات خارج حماية قانون الصحافة.
والي الجهة الشرقية ضد الصحافي عبد المجيد أمياي	بث وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة بواسطة الأنظمة المعلوماتية بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص و التشهير بهم.	استئنافي	بالحبس شهرين موقوفة التنفيذ وبغرامة مالية 5000 درهم.	تأييد الحكم الابتدائي الذي استند للقانون الجنائي دون اعتماد قانون الصحافة.
يونس مجاهد والمجلس الوطني للصحافة ضد الصحافي ياسين حسناوي	الإهانة، القذف، التشهير، واستعمال محتوى بدون موافقة	ابتدائي	غرامة نافذة قدرها 10000 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى، وفي الدعوى المدنية، بأدائه تعويضا قدره درهم رمزي، لفائدة المطالب بالحق المدني يونس مجاهد، رئيس المجلس الوطني للصحافة، مع تعويض قدره 600000 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى، لفائدة المجلس الوطني للصحافة.	تم الاحتكام للفصل 108 من القانون الجنائي بخصوص التعويض، دون تفعيل مقتضيات المادة 91 من قانون الصحافة.
البرلماني محمد السيمو ضد ياسين زروال	السب والقذف والتشهير	ابتدائي	الحكم ببراءة الصحافي ياسين زروال بعد سحب البرلماني محمد السيمو للشكاية التي قام بوضعها.	تمت متابعة الصحافي المحلي بالقانون الجنائي، لكن الحكم انتهى بالبراءة بعد سحب الشكاية.

الملحق رقم 2: استمارة خاصة بتقييم وضعية حرية الصحافة والتعبير في المغرب من طرف الصحافيين

في إطار مشروعه لتطوير مؤشر مغربي لتقييم حرية التعبير والصحافة، يُجري معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان هذا الاستبيان مع الصحفيات والصحفيين المهنيين العاملين في وسائل الإعلام، سواء كانوا موظفين لدى مؤسسات إعلامية أو يعملون بشكل حر. يهدف هذا المشروع إلى جمع بيانات موضوعية حول واقع حرية التعبير والصحافة في المغرب، وذلك من خلال فهم التحديات والعوائق التي يواجهها الصحفيون في عملهم، وكذلك العوامل التي تسهم في تعزيز أو تقييد حرية العمل الصحفي.

نؤكد أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها عبر هذا الاستبيان ستُعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض بحثية بحتة. لن يتم الكشف عن أي تفاصيل شخصية أو هويات المشاركين.

إن مشاركتكم/كن في هذا الاستبيان تمثل مساهمة قيمة لتطوير أداة تقييمية تُسهم في تحسين ظروف العمل الإعلامي بالمغرب وتعزيز حرية التعبير، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال.

1. الإسم الكامل (اختياري)

_____

2. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى ☐ أفضل عدم الجواب

3. في أي مجال صحافي تشتغل ؟

☐ الصحافة المكتوبة ☐ الصحافة الإلكترونية ☐ السمعي البصري
☐ صحافة الوكالات ☐ صحافي مستقل - freelance

4. السن:

☐ بين 18 و24 سنة ☐ بين 25 و34 سنة ☐ بين 35 و44 سنة
☐ بين 45 و54 سنة ☐ بين 55 و64 سنة ☐ أكثر من 65 سنة

5. هل تشتغل.ين حاليا في القطاع العام أو الخاص ؟

☐ القطاع العام ☐ القطاع الخاص

الإطار السياسي والقانوني

6. في رأيك، هل السياق السياسي المغربي يساعد على ممارسة حرية الصحافة والتعبير؟

☐ على الإطلاق ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

7. هل الممارسة السياسية الحالية تدفع بوجود صحافة وتعبير حر في الفضاء العام؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

8. في اعتقادك، هل يتصرف المسؤولون الرسميون (الوزراء، رؤساء المجالس، الإدارات...) بطريقة تضمن حرية الصحافة والتعبير؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

9. هل تعتقد أن التنصيص الدستوري لحرية الصحافة والتعبير، في الفصل 28، كافية تطبيق حرية كاملة ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

10. بشكل عام، هل المُقتضيات المنصوص عليها في قانون الصحافة والنشر كافية لضمان حرية الصحافة والتعبير؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

11. هل تتضمن القوانين المنظمة للصحافة والنشر قيودا أو عقوبات تحد من حرية الصحافة والنشر كما هو متعارف عليها دوليا ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

12. هل تعتقد أن القانون الحالي المؤطر لمهنة الصحافة يساعد على تأسيس وسائل إعلامية بدون قيود ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

13. في رأيك هل تساعد المنظومة القانونية الحالية الصحافيين للولوج بشكل سلس للمعلومات ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

14. حسب تجربتك، هل تقوم السلطات أو جهات في السلطة، بتشجيع وسائل إعلام معينة (موالية لها) وتضايق أخرى ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

الرقابة والرقابة الذاتية

15. في سياق ممارسة عملك الصحفي، هل تشعر أنك تتعرض لرقابة خارج هيئة التحرير ؟

☐ أبدا ☐ أحيانا ☐ عادة

☐ دائما ☐ لا أدري

16. في حالة جوابك على اختيارات غير اختيار "أبدا أو لا أدري"، أذكر كيف ذلك في بضعة أسطر ؟

_____

_____

_____

17. هل تشعر.ين بتعرضك لرقابة تحريرية من طرف المسؤولين عن هيئة التحرير أو النشر في الوسيلة الإعلامية التي تشتغل فيها ؟

☐ أبدا ☐ أحيانا ☐ عادة

☐ دائما ☐ لا أدري

18. في سياق عملك الصحفي، هل تشعر.ين بأنك لا تستطيع.ين العمل على مواضيع معينة ؟

☐ أبدا ☐ أحيانا ☐ عادة

☐ دائما ☐ لا أدري

19. في حالة وجود هذا الشعور، أذكر أمثلة عن المواضيع التي تشعر.ين بعدم إمكانية اقتراحها ؟

_____

_____

_____

20. في رأيك، يمارس الصحافيون الرقابة الذاتية خوفا من المتابعات القضائية (الغرامات، السجن..)؟

☐ أبدا ☐ أحيانا ☐ عادة

☐ دائما ☐ لا أدري

21. في رأيك، يمارس الصحافيون الرقابة الذاتية خوفا من تعرض مسيرتهم المهنية للإضرار؟

☐ أبدا ☐ أحيانا ☐ عادة

☐ دائما ☐ لا أدري

22. في رأيك، يمارس الصحافيون الرقابة الذاتية خوفا من تعرضهم أو تعرض أقربائهم لانتهاك في السلامة البدنية؟

☐ أبدا ☐ أحيانا ☐ عادة

☐ دائما ☐ لا أدري

التعددية والاستقلالية

23. في اعتقادك، هل توجد تعددية حقيقية للصحافة والإعلام في المغرب ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

24. هل يتم احترام، خارج الانتخابات، تعددية الفكر والرأي السياسيين في الصحافة والإعلام بشقيه العمومي والخاص؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

25. في رأيك، هل يوجد تركيز لملكية وسائل الإعلام في أيدي عدد محدود من الأفراد والشركات؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

26. هل وسائل الإعلام الخاصة مستقلة في تدبيرها التحريري عن السلطة السياسية؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

27. هل تضمن القوانين المؤطرة للصحافة والإعلام على التعددية الإعلامية والاستقلالية ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

28. هل تساهم الصيغة الحالية للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، من خلال المجلس الوطني للصحافة، في توفير آليات لضمان التعددية والاستقلالية ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

29. هل يؤثر دعم الدولة المخصص للصحافيين، في شكله الحالي، على استقلالية الصحفي ووسائل الإعلام؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

الدعم المالي والشفافية

30. في اعتقادك، هل هناك تأثير للقوى الاقتصادية على هيئات تحرير وسائل الإعلام العمومية ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

31. في اعتقادك، هل هناك تأثير للقوى الاقتصادية على هيئات تحرير وسائل الإعلام الخاصة ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

32. في رأيك، هل توزع الدولة إعلاناتها الإدارية والإشهارية بشكل عادل على وسائل الإعلام ؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

33. هل تمارس السلطة السياسية أي ضغوط على المعلنين لدعم وسائل إعلام معينة دون أخرى؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

34. حسب تجربتك، هل تميز وسائل الإعلام بين المحتوى التحريري والمحتوى التجاري؟

☐ أبدا ☐ إلى حد ما ☐ نعم، بنسبة قليلة

☐ نعم، بشكل كبير ☐ لا أدري

35. حسب اطلاعك، هل اضطرت وسيلة إعلامية، خلال 12 شهرا الماضية، للإغلاق بسبب صعوبات مالية ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

36. في حالة الجواب بنعم، أذكر تفصيل أو أي روابط عن الوسيلة الإعلامية التي أغلقت خلال 12 شهرا الماضية.

_____

_____

_____

المُتابعات والانتهاكات

37. خلال 12 شهرا الماضية، هل قام أحد السياسيين بمتابعة صحافي.ة قضائيا من خلال اللجوء إلى قانون الصحافة والنشر؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

38. في حالة الجواب بنعم، أعط أمثلة عن هذه المتابعات وروابط مواد تبين تفاصيل هذه المتابعات.

_____

_____

_____

39. خلال 12 شهرا الماضية، هل قام أحد المسؤولين الحكوميين والسياسيين بمتابعة صحافي.ة وتكييف هذه المتابعات بأحكام جنائية أو جنحية خارج قوانين الصحافة ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

40. في حالة الجواب بنعم، أعط أمثلة عن هذه المتابعات وروابط مواد تبين تفاصيل هذه المتابعات.

_____

_____

_____

41. في علمك، هل تعرضت أي وسائل إعلام أو صحافيين لعقوبات إدارية مثل (توقيف، سحب التراخيص، أو سحب البطاقات المهنية...)

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

42. في حالة الجواب بنعم، أعط أمثلة عن هذه العقوبات وأي روابط توضح أسباب هذه العقوبات

_____

_____

_____

43. خلال 12 شهرا الماضية، هل تم متابعة صحافيين.ات باستخدام قوانين مكافحة الإرهاب، النزعة الانفصالية أو الاتهام بالخيانة ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

44. في حالة الجواب بنعم، أعط أمثلة عن هذه المتابعات وكذلك روابط تشير إلى هذه المتابعات.

_____

_____

_____

45. هل سبق وتعرضت لمضايقات أو تهديدات بسبب مقالاتك أو أعمالك الصحفية، أو نتيجة لهويتك، جنسك، عرقك، توجهك، أو آرائك الشخصية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

46. إذا كانت الإجابة نعم، هل يمكنك ذكر مثال:

_____

_____

_____

47. خلال 12 شهرا الماضية، هل سبق لك أن تعرضت إلى اعتداء سواء من القوات العمومية أو شخص عند ممارستك لعمل الصحفي في الميدان ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعلم

الملحق رقم 3 : تقارير جلسات المجموعات البؤرية

مجموعة نقاش البؤرية | 20 شتنبر 2024، بالرباط

إعداد وتسيير: محمد سموني

المقرّر: عبد الصمد خضيري

السياق العام:

يأتي تنظيم المجموعة النقاش البؤرية، هذه، في سياق اختيار منهجي يرمي إلى بلورة وإعداد مؤشر لحرية التعبير والصحافة بالمغرب، وذلك من خلال منهجية تشاركية ترتكز على استشارة وفتح نقاش مع المشتغلين في ميدان الصحافة والإعلام.

لقد تم تنظيم المجموعة البؤرية الأولى، يوم 20 شتنبر 2024 بالرباط، وذلك بتوجيه دعوة لثلاثة عشر منظمة ومؤسسة تشتغل حول مواضيع مرتبطة بحرية التعبير والصحافة، وكذلك مهتمة بالاشتغال بالعمل المهني للصحافة والإعلام. كما يتم تنظيم مجموعة بؤرية أخرى تجمع الصحافيين المهنيين، من خلال تمثيلية مختلف أنواع المؤسسات الصحافية، التي تم تحديد حجمها من خلال خريطة وضعية الصحافة، والتي تم إعدادها قبل البدء في تنظيم هذه المجموعات البؤرية.

تهدف المنهجية المعتمدة لإعداد هذا المؤشر، إلى تحديد وتحليل المؤشرات المرتبطة بحرية التعبير والصحافة بشكل مشترك، وذلك قبل تحديد المؤشرات والموضوعات التي سيتم دراستها وتطبيقها لتقييم وضعية التعبير والصحافة برسم سنة 2024.

بعد تحديد المؤشرات العامة التي يمكن من خلالها تقييم وضعية حرية التعبير والصحافة في المغرب، سيتم وضع مجموعة من المؤشرات التابعة لكل مؤشر عام قابلة للقياس والتصنيف، وذلك بعد إخضاعه للتحكيم العلمي من قبل خبيرين نظيرين، وهو ما سيساعد في إعداد شبكة تحليل وتنقيط مبنية على سلم حسابي، يعطي تصنيفا حسب القيمة المحددة لكل مؤشر من المؤشرات التي سيتم تحليلها سواء بشكل كيفي أو كمي.

ستختلف المنهجية المعتمدة لدراسة كل مؤشر من المؤشرات المحددة، بشكل تشاركي، بين منهجية كمية ونوعية، وذلك حسب طبيعة كل مؤشر والعناصر المشكلة له؛ فالمؤشرات التي تحتاج إلى تحليل كيفي من خلال العودة إلى النصوص القانونية والسياق السياسي والدستوري، سيتم وضع شبكة تحليل كيفية تحديد التنقيط الذي يتماشى مع درجة حماية وتأطير الحق في التعبير وممارسة الصحافة والإعلام. وكذلك بالنسبة لمؤشر الانتهاكات أو المتابعات التي يتعرض لها الصحافيون، فسيتم قياسه حسب تتبع وضع كل حالة على حدا، وتصنيف هذه الانتهاك حسب درجة خطورة هذه الانتهاكات.

أما المؤشرات التي تحتاج إلى تحليل كمي، فسيتم بناء استمارة تحمل مجموعة من الأسئلة موجهة إلى عينة ممثلة

من الصحافيين والمهنيين في مجال الصحافة والإعلام، سيتم من خلال الإجابات عن مجموعة من الأسئلة لكل مؤشر من المؤشرات القابلة للقياس بشكل كمي.

الكلمات المفتاحية: حرية الصحافة، مؤشر، منهجية تشاركية، حرية التعبير، الإعلام.

تقديم:

في بداية المجموعة البؤرية، قدمت ياسمين بوطيب في كلمتها التقديمية عن معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان، الهدف من مشروع تطوير مؤشر لتقييم حرية التعبير والصحافة بالمغرب، وذلك بعد تقديم الشكر للحاضرين في الورشة. فبعد أن كان الهدف هو المشروع في البداية، هو تقوية قدرات المهنيين والمهتمين والعاملين، بخصوص حرية التعبير والصحافة بالمغرب. جاء الدور على ضرورة تطوير مؤشر حول حرية التعبير والإعلام بالمغرب. لاسيما بعد 2015، التي تم فيها رفض العديد من التصنيفات حول المغرب بخصوص حرية الصحافة والإعلام. خاصة في ظل تعدد المؤشرات المعتمدة من طرف مؤسسات أجنبية، كل ومنهجية اشتغالها. لهذا كان الهدف من هذه الورشة هو تطوير مؤشر مغربي لتقييم حرية التعبير والصحافة بالمغرب.

أما محمد سموني، الخبير المسؤول على وضع المؤشر. فقد قدم بدوره الهدف الأساسي من هذا المشروع، واعتبر أن الهدف ليس هو وضع مؤشرات كما يضعه الباحثين، وإنما وضع مؤشرات يمكن الاستناد عليها وإضافة مؤشرات أخرى، سواء تعلق الأمر بالمؤشرات الكمية أو النوعية، كمؤشرات كالتعددية والرقابة والرقابة الذاتية والدعم المالي. كلها مؤشرات لا يمكن أن تتم بدون الصحافيين أنفسهم حسب سموني. إضافة إلى ذلك، فالهدف بالنسبة له، هو تطوير "شبكات تحليل" تمكننا من تتبع المؤشرات، كل على حدى. كما أن الهدف من الورشة، هو إشراك المؤسسات الدولاتية، كالهاكا (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري) والمجلس الوطني للصحافة، والذين اعتذروا عن الحضور. فالورشة عرفت فقط حضور 4 ممثلين عن الهيئات والتنظيمات العاملة والمهتمة بمجال حرية الصحافة والنشر، وهم ممثل عن فيدرالية الناشرين، وممثل عن جمعية صحافي الهجرات، وممثل عن قطاع الاتصال بوزارة الشباب والثقافة والاتصال، وممثل عن جمعية صحافي الشباب.

النقاش حول الوضعية الحالية للصحافة في المغرب:

ابتدأ النقاش حول الوضعية الحالية للصحافة في المغرب، من طرف المهدي عن وزارة الاتصال، الذي اعتبر أن الحديث عن مؤشرات حرية التعبير والصحافة هو حديث عن تطور الصحافة في المغرب، والكشف عن وضعية الصحافة بالمغرب. واعتبر أن المؤشرات الرئيسة التي يمكن الاعتماد عليها، هي؛ الحرية والتعددية والاستقلالية والحماية. ويرى أن هذه المؤشرات تتفرع عنها مؤشرات أخرى. كالفصول الدستورية التي تقر وتضمن حرية الصحافة، وقانون الصحافة والنشر، وإحداث المجلس الوطني للصحافة من أجل التنظيم الذاتي للصحافة، وحماية المعطيات الشخصية. إضافة إلى مؤشر السماح للصحافة الإعلامية الأجنبية، سواء العاملين كمراسلين في المغرب، أو الذين يأتون من أجل التغطية المؤقتة، إذ لم يتم سحب أي اعتماد من الصحافة الأجنبية هذه السنة بالمغرب. وقدم مثلا بمديرية الصحافة الأجنبية، الذي يشتغل ضمنها.

إلى جانب ذلك أشار إلى أهمية مؤشر التعددية السياسية، وحرية الولوج إلى الانترنت، وتطوير الإطار القانوني الخاص بالدعم المالي للصحافة، تم تحفيز العاملين على التميز في المنتوج الإعلامي. وهي مؤشرات كبرى، يمكن أن تعطي وتقدم لمحة عن وضعية الصحافة والتعبير بالمغرب.

أما صلاح الدين المعيزي عن جمعية صحافي الهجرات، فاعتبر أن العمل الميداني في الهجرة واللجوء، هو عمل يندرج ضمن حرية الصحافة. بدون حرية صحافة لا يمكن أن العمل على الهجرة واللجوء. واعتبر أن عدم مجيء الهيئات إلى هذا اللقاء، ناتج عن ضعف الاهتمام بالموضوع، والحديث عنه في الفضاء العام، وهذا وحده مؤشر حول حرية الصحافة والإعلام بالمغرب.

بعد ذلك، تساءل صلاح الدين، عن الأهمية المرجوة من صياغة وتطوير مؤشر لتقييم الصحافة والتعبير بالمغرب، بحيث اعتبر أن الجوهري في تأسيس بارومتر وطني، هو جيد. خاصة وأن مؤشرات حرية الصحافة، ظلت موضوع صراع بين الدولة والمنظمات التي تصدر التصنيفات. وذكر في هذا الصدد في محاولة تأسيس هذا البارومتر خلال فترة الخلفي الذي كان وزيرا للاتصال، إذ كانت هناك محاولة لإقامة مؤشر مع مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، الذي يديره عبد الله ساعف. ويرى صلا الدين، أن إقامة مؤشر، لا يستقيم بدون العودة إلى السياقات. بحيث اعتبر أننا عشنا فترة مرتبطة حرية الصحافة، منذ اعتقال هاجر الريسوني، ويعتبر أننا لا نزال نعيش فيها، وهي مرحلة في نظره يجب وصفها، من أجل معرفة الصحافيين الذين غادروا المغرب بسبب بحرية الصحافة. لهذا اعتبر أن حرية الصحافة، هي موضوع صعب، لأننا دخلنا في القمع. وقدم مثالا بقضية عمر الراضي وسليمان الريسوني، الذين حكما بدون قانون الصحافة، وإنما ضمن القانون الجنائي. وبعد العفو عليهم، ينتبه صلاح الدين، إلى بروز خطابات حول حرية الصحافة والإعلام من جديد، ولكن في نفس الوقت، لا تزال هناك ضبابية بخصوص حرية الصحافة والإعلام. وقدم مثال عن حالة الصحافي حميد المهداوي، الذي يتابع مؤخرا من قبل وزير العدل.

ومن جانب آخر، يرى أنه لا يمكن الحديث عن حرية صحافة، والدولة هي من تؤدي أجر الصحافيين. فهناك تحول بخصوص هذا المستوى، بدأ من فترة كوفيد حسب المعيزي.

إضافة إلى ذلك تطرق صلاح الدين، إلى الإعلام العمومي في علاقته بحرية الإعلام والصحافة، وقدم مثالا عن عدم حضور القناة الأولى والقناة الثانية، من أجل تغطية أحداث الفنيدق في شتنبر 2024. واعتبر أنها نتيجة ربما لغياب المبادرة من قبل الصحافيين، ولا يعني أن أحد منعهم من القيام بالتغطية الصحافية.

أما بخصوص جمعية صحفي الهجرة، فاعتبر أن العمل في المناطق الحدودية، هو عمل محفوف بالمخاطر. فمثلا في أحداث شتنبر 2024، كان هناك اعتداء على صحافي من "هسبريس"، والجمعية أصدرت بيان تضامني مع الصحافي.

في حين انطلقت مداخلة ممثل فيدرالية الناشرين، السيد محتات، من أهمية توجيه النقد للصحافيين أنفسهم، واعتبر أن " الصحافيين في هذا البلد، من الواجب إزالة طابع القداسة عنهم، فالصحافيين يقدمون النقد ولا يقبلون النقد". لأجل ذلك، يعتبر أن مناقشة هذا الموضوع من هذا النوع تقتضي الحديث أيضا عن المكتسبات، فمن

الناحية القانونية، جاء الدستور المغربي بمكتسبات، كالفصل 28. إضافة إلى قانون الصحافة الصادر سنة 2016، والذي حمل عدة تطورات، كالاعتراف بالصحافة الإلكترونية، والتنصيص على الدعم العمومي بموجب قانون، تم إحداث مؤسسة للتنظيم الذاتي.

ومن جانب آخر، يرى أن حرية التعبير، بنفسها لم تكن يوما مطلقة، فدائما كانت مرتبطة بالآخرين. ولا يوجد أي صحافي في العالم لا يقوم بالرقابة الذاتية. وهنا تأتي أهمية تطبيق الجوانب القانونية، والتي ترتبط بقوانين وحقوق أخرى.

أما بخصوص مؤشر حرية الصحافة والإعلام، الذي تصدره "منظمة مراسلون بلا حدود"، فيرى أنه ليس مؤشر مقدس، لأن المؤشر يعتمد على لائحة تنشر للصحافيين، فمثلا هو لم يسبق أن وصله استمارة المشاركة. فكل مرة تتكرر نفس اللائحة، وأحيانا ترسل لأشخاص لا علاقة لهم بالصحافة حسب محتات الرقاص. واسترسل أنه في لقاء له مع المسؤولين عن المؤشر، أخبرهم بقصور المؤشر بخصوص اللائحة، فكان ردهم هو طلب من الدولة أو التنظيمات المهنية تحديد الصحافيين الذين يمكن أن ترسل لهم استمارة المشاركة، واعتبر أن هذه الطريقة بدورها غير مجدية، إذ يعتبر أن الأساسي أن ترسل استمارة المشاركة لصحافيين مختلفين ومتنوعين، وليس الاقتصار عن لائحة محددة دائما.

ويشير ممثل فيدرالية الناشرين، إلى التحول والنقاش الحاصل حول حرية الصحافة، مرتبط بالجانب الاقتصادي، لاسيما على مستوى الصحافة المهنية المهيكلة، وليس صحافة المواطن، وصحافة المواقع، فالصحافة المهنية تعيش وضعية صعبة حسب ممثل فيدرالية الناشرين.

وقدم محتات الرقاص مجموعة من الملاحظات التي تستدعي الإصلاح، فعلى مستوى الجانب القانوني، يرى محتات الرقاص أن في سنة 2016، كانت هناك 3 قوانين تنظم الصحافة؛ والتي تضم مثلا فصول ضبابية، كالفصل الذي ينظم الولوج للمهنة، والتي جاء فيه إلى جانب الحصول إلى الإجازة، إمكانية الولوج إلى الصحافة لمن حصلوا على تكوين مستمر، وهو الغير موجود في المغرب في نظره. وبالتالي يحتاج المؤشر القانوني إلى مزيد من الإصلاح. ومن بين الملاحظات القانونية في القطاع أيضا، ذلك المرتبط بدعم الدولة، الذي لم يكن معمما سابقا، فقبل قانون الصحافة، كان يتم ضمن دعم الأحزاب، لأن الأحزاب كانت لها صحافة، وبعد ذلك تمت إضافة الأحداث المغربية. كما تطرق محتات إلى مشكل الملائمة، بخصوص الصحافة الخاصة. إضافة إلى ذلك، يرى محتات أن بعد قانون 2016، جاء مشكل قانوني آخر بخصوص مسؤولي مديري النشر الذي أصبحوا يفترض فيهم الحصول على الإجازة، ونفس الشيء ينطبق على الحصول على بطاقة الصحافة. فالفرق البرلمانية أجمعت على سريالية هذا القرار، والمجلس الوطني للصحافة، اجتهد في وضع قاعدة اعتماد 10 سنوات من الخبرة المهنية، كشرط للحصول على بطاقة الصحافة.

ويضيف محتات، أن الصحافة الورقية والإلكترونية، يلزمهما بعض الإصلاحات القانونية أيضا. فالمقاولات الصحافية المغربية في عمومها تعاني، فهو يمتعض من وصف جريدة معينة بوصف جريدة كبيرة أو صغيرة. ويرى أن هناك خلل ومشكل حقيقي بخصوص الصحافة الورقية، مرتبط أيضا بمستوى القراءة في البلد، ومرتبط أيضا بشركات الطبع

التي أصبحت ترفض الطبع بدون دفع مسبق. ويعتبر أن هذا الأمر خطير على المجتمع، لأن الأستاذ مثلا الذي لا يقرأ الأخبار الجديدة، يطرح مشكل حول المعارف التي ينقلها للتلاميذ. كما أن الصحافة الورقية، تعرف احتكار موزع وحيد مثلا، لذلك أغلقت أغلب نقط البيع والتجميع. وبالتالي يصعب الحكم على الجمهور، نظرا لأنه لم يعد يجد المنتوج، فمثلا في فرنسا، التي أصحب تبيع الصحف بشكل رقمي، أظهر تقرير أخير في فرنسا، العودة إلى الصحافة الورقية، على خلاف المغرب، التي توزع فيه بالمجان.

أما الإصلاحات على مستوى التنظيم الذاتي، فيعتبر أن المغرب لما جاء بالنقاش حول التنظيم الذاتي، من أجل الوصول إلى صيغة توافقية، والحوار الوطني حول الصحافة في البرلمان، والنقاشات التي كانت بعد ذلك، هي التي أفضت إلى هذه الصيغة الحالية من التنظيم الذاتي. فإذا كان الهدف من التنظيم الذاتي في العالم إما التأديب أو التكوين، فإن المغرب فقط له صلاحيات أخرى، مثل تحديد شروط الولوج إلى المهنة. لهذا تمتلك فيدرالية الناشرين ملاحظات بخصوص التنظيم الذاتي، إذ ترفض طريقة التصويت الحالية، وتعتبر أن وضع القوة في المجلس الوطني للصحافة، مرتبط بالتمثيلية في انتخابات المجلس، وهي التي أفضت إلى الوضع الحالي بخصوص التنظيم الذاتي. ويتساءل محتات عن ممكنات صياغة اليات قانونية لتنظيم حرية الصحافة، هل نعطي الأمر للهاكا أم للمجلس الوطني للصحافة؟ ويذهب بعيدا في النقاش، ويعتبر أن تطوير الصحافة وحرية التعبير بالمغرب، لا ترتبط فقط بمراسم قانونية، وإنما يمكن أيضا من خلال التربية على الإعلام والقراءة. ولا يمكن أيضا تطوير الصحافة من خلال الجزر، وإنما التفكير في مداخل أخرى مع المهنيين. وأيضا محاربة الرداءة والتفاهة. تم في الحرص على التعددية؛ سواء في القوانيين أو الدعم أو الإشهار. وأخيرا التكوين المستمر للصحافيين، فهناك مشكل في منظومة التكوين في الأساس، وأيضا في التكوين المستمر للصحافيين، معتبرا أن المهنة تعاني من تشرذم خطير في الآونة الأخيرة، لم يسبق أن كان في المغرب.

ويتحدث محتات عن مؤشر اخر يمكن أخذه بعين الاعتبار، هو مؤشر المتانة الاقتصادية، فالدعم العمومي، يطرح عدة أسئلة؛ على مستوى الأساس الذي نصدر من خلاله الدعم. معتبرا أن المغرب أخذ بعين الاعتبار التجربة الفرنسية، كتجربة قريبة. ويرى أن الدعم الذي قدم خلال فترة كورونا، من الجحد عدم الاعتراف بالدعم الذي قدم. ولكن لا يزال يطرح مشكل تدبير الدعم، سواء على مستوى التطبيق هذا الدعم، أو وضعية الدعم إلى مؤسسات الإعلامية الخاصة. فالصحافة التي نتحدث عنها فهي أيضا مقاولات، إذ يطرح مشكل حماية حقوق الأجراء داخل المقاولة. وإذا كان الإشهار والإعلان يعتبران دخلا أساسيا للمقاولات الصحافية، فإن محتات يتأسف لغياب قانون ينظم الإشهار إلى حدود اليوم.

أما بخصوص تغطية الإعلام العمومي للأحداث الأخيرة، فيعتبر أنه كان هناك قرار بعدم إرسال الصحافيين، ولا يرتبط الأمر بالرقابة الذاتية للصحافيين، ويعتبر أن هذا مشكلا.

وفي رابع مداخلة، التي قدمها سامي عن منتدى الصحافيين الشباب، فيتعبر أن هناك إيجابيات وسلبيات حول وضعية الصحافة بالمغرب. فمن الناحية الإيجابية، يعتبر أن المغرب له وضع متقدم، مقارنة بسياقه الإقليمي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، كما أن المغرب من الدول المتقدمة على مستوى المجتمع المدني مقارنة بالتجارب القريبة جدا، على الرغم من بعد الملاحظات. لاسيما على مستوى تجربة التنظيم الذاتي للمهنة في محيط شمال

أفريقيا والشرق الأوسط، إذ كان المغرب رائدا في المنطقة، على الرغم من الملاحظات حول نمط الاقتراع. ويستحضر على هذا المستوى، قبول المغرب، ملاحظات اليات الاستعراض الدولي الشامل، فالمغرب قبل 15 التوصية تهم حرية الصحافة، هذا إلى جانب إنهاء المتابعات عن الصحافيين.

ويشير سامي إلى قوة الصحافة الناطقة بالفرنسية مقارنة مع العربية، إذ يرى أنه مع الأسف الجرائد الفرنسية كانت دائما أجود من الناطقة بالعربية، وهذا مرتبط أيضا بعدم تنظيم الصحافة الإلكترونية بشكل جيد. ويضيف سامي، أن الصحافي هو مدافع عن حقوق الإنسان، فدائما الصحافي يجب أن يطمح إلى ما هو أفضل، ورصد الاختلالات، والدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الفساد.

أما بخصوص وضعية الصحافة بالمغرب، من النواحي السلبية، فتطرق ممثل جمعية الصحافيين الشباب، إلى دور الإعلام العمومي، لاسيما عند وقوع إشكال اجتماعي، ولا يتم مناقشته في الإعلام العمومي، كالحراكات الاجتماعية، والأحداث الأخيرة المرتبطة بموجة الهجرة في الشمال، واحتجاجات فكيك. فالإعلام العمومي لا يعكس الواقع كما هو حسب سامي. إذ يعتبر سامي أن الإعلام العمومي، وظيفته هو تنشيط الرأي العام، من أجل امتصاص الإشكالات الاجتماعية، ويرى أن ما وقع في الحسيمة كان من الممكن ألا يقع، إذا ما تم مناقشته في الإعلام العمومي.

أما بخصوص المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس حرية الصحافة والإعلام، يرى سامي أن قرارات الهاكا يمكن اعتبارها كمؤشر، خاصة معيار تعددية الفكر والرأي، ولكن تطبيقه حسب سامي فيه إشكال على الرغم من التقدم الذي جاء به. فالتعددية مؤشر مهم: مثلا مدى تطبيق مؤشر الهاكا. ويضيف إلى ذلك، مؤشر المتابعة القضائية، واستحضر المحكامات التي لا تزال قائمة، والتي لا علاقة بالنشر، بحث تتم المحاكمات وفق القانون الجنائي. ويعطي مثالا بقانون تقصي الحقائق، الذي خلق نقاش حاد على المادة 17، بين طرف الخلفي وفيدرالية الناشرين. هذا فضلا عن مؤشر، البيئة القانونية ومدى وملاءمتها مع القوانين الدولية، لاسيما المادة 19 من حرية الرأي والتعبير الدولية.

ويضيف ممثل جمعية الصحافيين الشباب، مؤشرات أخرى يمكن اعتمادها، كالوضعية الاجتماعية للصحافيين، فالوضع الاجتماعي يجب ربطه بتملك الصحافيين لحرية الرأي والتعبير حسب سامي. إلى جانب الدعم المالي، والذي يعتبره مهما، لأنه يحافظ على التعددية، ويعتبر أن الدعم يجب أن يكون مرتبطا بحرية الرأي والتعبير، وليس مرتبطا بالخط التحريري ومدى كبره أو صغرة. ويرى أن التعددية تحضر، ولكنها ليس بالقدر الكافي. وتطرق سامي إلى ظهور صحافة تمتهن البوز، أضعفت التعددية، وعرضت الناس للخطر والسخرية. كما يرفض صحافة اليوتيوب وإنشاء المحتوى، ويعتبر أن الصحافة لها أجناسها المعروفة. وفي نفس الوقت، يرفض ما يسمى صحافة التشهير، ويعتبرها أنها صحافة لا تحترم أساسيات المهنة. فأخلاقيات المهنة مجردة، لا يمكن قبول السب والتشهير بأي كان ومهما كانت درجة الاختلاف، والمجلس لم يعمل صلاحياته الكاملة في هذا الشأن حسب سامي. ويجب حسب سامي التمييز بين النقد والتشهير، وأخلاقيات المهنة، مؤشر واضح أيضا عن حرية الصحافة والإعلام.

أما بخصوص التنظيم الذاتي للمهنة، فيعتبر أن هناك جهة ما كانت غير راضية على التصويت، ويعتبر أن التصويت يجب أن يكون فرديا.

تحليل SWOT

في سياق اقتراح مؤشرات، قابلة للقياس والتحليل، تم اعتماد تقنيةٍSWOT لاقتراح المجموعة المشاركة في اللقاء، للمؤشرات او للموضوعات التي يرون أنها ضرورية لتدمج في المؤشر، الذي نرمي إلى بلورته.

وفي هذا السياق اقترح صلاح الدين المعيزي، مؤشر «الولوج العمومي للمعطيات الإحصائية الشاملة والمفصلة حول قطاع الصحافة والإعلام»، معتبرا أنه مؤشر مهم لتقييم وضعية حرية التعبير والصحافة. وحدد المعيزي، في تفصيله لتحليل SWOT مجموعة النقط المحددة لتقييم هذا المؤشر.

نقاط القوة:

1. الولوج المجاني
2. الولوج التفصيلي: أرقام الصحفيين كل سنة، نسب التطور، الفئات العمرية، التوزيع حسب النوع الاجتماعي، الفئات حسب نوع الميديا، المعطيات الاقتصادية والمالية (رقم المعاملات، رقم سوق الإشهار، الخ)،
3. الولوج المحيّن والمستمر طيلة السنة.
4. الولوج للقرارات التأديبية للمجلس الوطني والأحكام التي تخص الصحفيين في محاكمات قضايا النشر.
5. وضوح القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر.

نقاط الضعف:

1. عدم توفر المعلومات على منصات رقمية لمؤسسات القطاع.
2. ولوج جزئي من خلال أرقام عامة وغير محينة.
3. عدم الولوج للمعلومة في مجال القرارات التأديبية.

الفرص التي تتيحها الممارسة:

1. رسم صورة واقعية وموضوعية حول حرية الصحافة من خلال وضع ممارسين في الميدان.
2. تمرين ديمقراطي للقطاع .

دعم ثقافة الولوج للمعلومة:

كما لا يعتبر أن لمؤشر الولوج العمومي للمعطيات الإحصائية الشاملة والمفصلة حول قطاع الصحافة والاعلام أي مخاطر يمكن لها أن تقوض أو تقلص من حرية التعبير والصحافة. ومن التوصيات الخاصة بهذا المؤشر التي قدم، صلاح الدين المعيزي:

1. التنصيص على الهيئة التي توكل لها نشر هاته المعطيات والعقوبات التي تقع عند عدم نشر المعطيات الإحصائية الشاملة.
2. تشجيع النشر الذاتي.
3. تأسيس بنك معلومات حول القطاع وتطوره.

من جانبه، اختار محطات الرقاص أن يخصص تحليل SWOT لمنظومة الصحافة والنشر بشكل عام. حيث اعتبر أن:

نقاط قوة الممارسة المهنية متواجدة في:

1. الممارسة المهنية موجودة ولها تاريخ في البلاد، ومهنة الصحافة، بشكل عام، راكمت تجارب وخبرات بالمغرب، كما أن التأطير القانوني بدوره يمتلك تاريخا بهذا الشأن.
2. القطاع يعرف وجود صحف من مرجعيات فكرية ومهنية وسياسية مختلفة، وبعض المنابر لديها أزيد من ستة عقود من الوجود المهني المنتظم، أي أن حقل إصدار الصحف شهد دائما تنوعا وتعددية في خطوط التحرير.
3. شهد المغرب دائما وجود تنظيمات نقابية مستقلة للصحفيين، وطبيعتها كانت مختلفة جذريا عن المعمول به في معظم البلدان العربية مثلا، كما أن قوانين المغرب نصت منذ الاستقلال على التعددية وعلى أن الصحافة والنشر حران في البلاد.

نقاط ضعف ممارسة مهنة الصحافة:

4. ضعف الاستثمار المالي في القطاع، افتقار معظم مقاولات القطاع للاستقرار المالي والمتانة الاقتصادية ووضوح الأفق.
5. البيئة الاقتصادية غير مساعدة بشكل عام، وذلك من خلال: ضعف ثقة البنوك والمؤسسات المالية في مقاولات القطاع، افتقار قطاع الإعلانات والإشهار لأي قانون منظم وسيادة العشوائية والزبونية على هذا المستوى، عدم تلاؤم الالتزامات الضريبية والاجتماعية مع طبيعة القطاع وهشاشته.
6. استمرار العمل بمقتضيات قانونية وآليات تدبيرية وتنظيمية انتفت فاعليتها، بل إن بعضها يتضمن عيوبا تشريعية ولا يحفز على أي تطور.

7. انسداد الحوار في السنوات الأخيرة سواء وسط المهنيين فيما بينهم أو فيما بين منظماتهم التمثيلية وتنامي تشرذم غير مسبوق بداخلهم، او بين الحكومة والمنظمات المهنية الجادة، وتوالي سلوكات حكومية فردانية زادت من تأزيم الاوضاع ولم تفض إلى أي إصلاح في القطاع.

8. فشل تجربة التنظيم الذاتي للمهنة بعد انصرام الولاية الأولى فقط وتحولها إلى لجنة مؤقتة عينتها الحكومة، ما شكل تراجعا واضحا عن استقلالية تنظيم المهنة وفق ما نص عليه الفصل ال 28 من الدستور.

9. الضعف الكبير في الإقبال على الصحف الورقية والإلكترونية المهنية والأخلاقية، واختلالات قطاع توزيع الصحف الورقية، والتأثر الطبيعي بتداعيات تطور التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث العالمية وعمالقة الويب.

الفرص التي تتيحها الممارسة المهنية:

1. صياغة خطة استراتيجية وطنية شاملة والتلقائية لتأهيل القطاع برمته، والحوار مع كل المنظمات المهنية الجادة بشأنها، وتوفير مقومات وشروط وإمكانيات إنجاحها في أجال زمنية معقولة.

2. الثقة في المهنيين لتنظيم أنفسهم وفق ما تنص عليه القوانين الموجودة وأن تلعب السلطات العمومية، وخصوصاً القضاء، دورا تحفيزيا لإنجاح هذه الدينامية والسعي لتحقيق هذا الهدف.

3. الانكباب، ضمن مقاربة تشاركية ديموقراطية، على إصلاح القوانين ذات الصلة وتجاوز اختلالاتها، وتطوير البيئة التشريعية المرتبطة بالصحافة والإعلام.

4. تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات العمومية على الانخراط في شراكات مع مقاولات الصحافة، وتوفير إطار قانوني منظم لذلك بوضوح يضمن الشفافية والإنصاف، وأيضا أداء المستحقات في وقتها.

5. إيجاد حل معقول لمعضلة توزيع الصحف الورقية من طرف الموزع الوحيد في البلاد، والحوار مع المقاربات المعنية للوصول الى حل.

6. الحرص في كل إصلاح على عدم اللجوء إلى أي إقصاء أو منع، وحماية التعددية السياسية والفكرية والترابية وتنوع المشهد الإعلامي الوطني.

المخاطر التي تقف أمام ممارسة الصحافة:

1. انتشار المحتويات المبثوثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل فردي وعشوائي، والقائمة على التشهير والإثارة المجانية وخرق كل قواعد المهنة وأخلاقياتها.

2. ضعف المتانة الاقتصادية والمالية لمقاولات القطاع، وتراكم الديون عليها، وعدم وضوح سوق الإعلانات وافتقاره للشفافية والتنظيم القانوني، ما يهدد العديد من المقاولات بالإغلاق والانقراض.

3. انتشار ممارسات غير مهنية وتخرق القانون وأخلاقيات المهنة حتى داخل بعض مقاولات القطاع، بسبب الفراغات القانونية الموجودة، وبسبب ضعفها الاقتصادي، ونتيجة تواطؤات محلية وجهوية أحيانا.

4. تفاقم النشر، وخصوصا الإلكتروني، القائم على التحريض واستهداف الحياة الخاصة للأفراد وإشاعة العنف والكراهية والتداول بمعجم مبتذل، ما يهدد بإحداث آثار سلبية على الوعي العام للجمهور.

التوصيات لتعزيز فعالية ممارسة حرية الصحافة:

1. تعزيز التنظيم الذاتي للمهنة.
2. الاستثمار في تشجيع الصحافة المهنية الأخلاقية والتصدي بذلك للعشوائية والتفاهة.
3. التكوين والتكوين المستمر لمهني القطاع وإشعاع أخلاقيات المهنة والتوعية بمقتضيات حقوق الإنسان.
4. استعادة الحوار والتعاون وسط المهنيين وبين منظماتهم التمثيلية.
5. لعب الحكومة لدور إيجابي في تطوير القطاع ككل وحماية التنظيم الذاتي والحوار وسط المهنيين،
6. الحرص المستمر على تعددية المشهد الاعلامي وتفادي الاحتكار او محاربة التنوع.
7. انخراط الدولة في مخطط استراتيجي لتأهيل القطاع وضمان تطوره في المستقبل.

مجموعة نقاش البؤرية | 11 أكتوبر 2024، بالرباط

إعداد وتسيير: محمد سموني

المقرّر: عبد الصمد خضيري

في بداية هذا اللقاء، قدم ياسين، عن معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان، الكيفية التي جاء بها قرار الاشتغال على مؤشر خاص للقياس بالمغرب حول حرية الرأي والتعبير، خلال الولاية الحالية للمعهد. وهو نفس الشيء الذي أكدته زينب مديرة المشروع، مؤكدة على أن الهدف هو إنجاز مؤشر لقياس حرية الإعلام والصحافة في المغرب سنويا، تم فيما بعد إنجاز تقرير عن حرية الرأي والصحافة بالمغرب. أما محمد سموني، الخبير المسؤول عن وضع المؤشر، فقد اعتبر أن بعض المؤشرات لا يمكن التعرف عليها، إلا من خلال التشاور مع الصحافيات والصحافيين الذين يشتغلون في المهنة، لهذا كان الاشتغال على المجموعات البؤرية، من أجل استخراج مؤشرات صغرى، تمكن فيما بعد من إنجاز القياس، سواء كميا أو كيفيا. هذه المجموعة البؤرية، حضرها أربعة صحافيين، هم مارية موكريم، وعبد المنعم العمراني، وخولة الجعيفري، ثم غسان الكشوري، وذلك بعد دعوة أزيد من

في تجاوبهم مع سؤال سموني حول المكن والمهم بالنسبة لهم/ن، لتقييم حرية الصحافة والتعبير بالمغرب، اعتبرت خولة الجعيفري، أن أول ما يمكن مناقشته، هو استقلالية الصحافي، وثاني شيء، هو الدعم ودوره في تكبيل عمل الصحافي، لأن القانون والتشريع مفتوح وفيه فراغات؛ بحيث يتم متابعة الصحافيين بالقانون الجنائي. وترى خولة أن تقرير هيئة الراشدي "الهيئة الوطنية لنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها"، في السنة الماضية، تطرق للصحافة الاستقصائية وتراجعها في المغرب، مقارنة بين الماضي والحاضر، واعتبرت أن الصحافة الاستقصائية تدمر في الوقت الحاضر، وتعطي مثال بتقارير صحافية، كشفت عن مسألة تضارب المصالح، بدون محاسبة الأشخاص، إذ لم تحقق الهيئة نفسها في الموضوع.

فيما انطلق عبد المنعم العمراني، من نقطة الرقابة الذاتية، واعتبر أن الصحافي في نهاية الأمر بشر، يحتاج إلى التعويض، لكن الصحافي بالنسبة له يؤدي خدمة ترتبط بالمصلحة العامة، فالصحافي يجب أن تكون له حماية من طرف الدولة والمجتمع، ومرتاح من الناحية المالية، بشكل يسمح له بالعيش بكرامة. ولا يرتبط الأمر فقط بصحافة الدولة وإنما أيضا بكامل الصحافة. إذ يعتبر أننا اليوم، لدينا عمال إعلاميين، يشتغلون في مؤسسات إعلامية ممولة، ولكنها تطرح مشكل وجود هامش مضمون للصحافي، ونصوص معينة لدى المستثمرين في المؤسسات الصحافية، لترك هامش الحرية للصحافيين. ويضيف عبد المنعم، أنه من واجب الحكومة أن تسمح بنوع من الهامش، كما من واجب السياسي والمنتخب أن يترك هامش للصحافي، وأن يكون للصحافي الحق في تأسيس جمعية من داخل المؤسسة الإعلامية نفسها، من أجل التفاوض مع المستثمرين في قطاع الصحافة على هامش الحرية، ويجب أن يكون مدعوما من طرف الحكومة. حيث اعتبر ذلك، بمثابة قاعدة، ومن الواجب أن يكون الحق للصحافي الحق في الانتماء إلى النقابة وأيضا تأسيس الجمعية من داخل المؤسسة الإعلامية، من أجل التفاوض مع المستثمرين في المؤسسات الإعلامية، ويعتبر أن هذا الأمر إذا ما تم تحقيقه في المغرب سيحصل تقدم كبير.

ويقيم عبد المنعم مقارنة بين الماضي والحاضر، فخلال السبعينيات، كانت أحزاب المعارضة لديها صحافة، تدافع عنها، والأمر الذي وقع هو استمرار تبعية هذه الصحافة إلى الأحزاب في سياق وصولها للسلطة، كما هو الشأن في وصول اليوسفي للحكومة. وحتى الصحافيين الذين خرجوا من الصحافة الحزبية، بعدما جاءوا بصحافيين مستقلين لم ينجحوا، نظرا محاربتهم من طرف زملائهم السابقين أولا قبل الدولة، كما هو الشأن في حالة علي يعته، الذي تمت محاربته من طرف زملائه السابقين.

في حين تطرق غسان الكشوري، إلى التحول الذي شهدته الصحافة بالمغرب، لاسيما التحول الذي حصل على مستوى الكتابة، سواء في البحث العملي على جميع المستويات، في العلوم الإنسانية والاجتماعية. أو على مستوى الصحافة الحزبية، التي كانت تمارس من طرف نخبة أكاديمية مثقفة، منتمية حزبيا، معتبرا أن حتى في الصحافة المستقلة في نهاية السبعينات، بقيت الانتماءات الحزبية قائمة، فالانتماء الحزبي لا يزال فاعلا. ولم يحصل التحرر حسب غسان إلا مع محطة 2011.

واعتبر غسان أن من تابعات الانتماءات الحزبية للمسؤولين في النقابات والمجلس الوطني للصحافة، هو التحكم في مديري النشر، وهنا تطرح مسألة الولاءات، التي تحد من العمل الصحافي، وتنعكس على الصحافي، بأن تصبح قائمة المواضيع والأشخاص لدى الصحافي محدودة، نتيجة لهذه للولاءات. والشيء الآخر الذي يحد من حرية الصحافة حسب الكشوري، هو قبل كل شيء، يأتي من داخل رئاسة التحرير، وبالتالي الحد من مسألة الإبداع والقوة الإبداعية، وجعل الصحافي يحاول أن يتكيف مع الوضع من أجل أن يتقاضى أجرته الشهرية. أما بخصوص حرية الصحافة في المؤسسات الإعلامية، فاعتبر غسان انه من الواجب الانتباه إلى كبر مؤسسة الإعلامية أو صغرها، فكون عدد الصحافيين قليل في المؤسسة الإعلامية، يحد من حرية الصحافة، على عكس المؤسسات الإعلامية الكبيرة.

وفي تجاوب الصحافيين مع سؤال الرقابة الذاتية، والكيفية التي يمكن من خلالها تطبيق القياس، اعتبرت خولة اجعيفري، ان للنموذج الاقتصادي للمؤسسة الإعلامية، دور أساسي في الرقابة الذاتية، فهو الذي يجعل الصحافي ينطفئ، نتيجة للعلاقات والشراكات التي تبرمها المؤسسة الصحافية مع الوزرات مثلا. كما تعتبر أن استمرار الدعم مهزلة. فالحديث عن صحافة مستقلة، يقتضي الحديث عن نموذج اقتصادي مستقل للمؤسسة الإعلامية حسب خولة.

أما ماريا موكريم، فتعتبر أن أول شيء يمكن القياس، من خلاله، حرية الصحافة والتعبير، هو أن كل مواطن يمكن أن يخرج في بائع الجرائد، ويرى تشابه العنوان، وانعدام التعددية. كما أن عناوين الصحافة الإلكترونية، أصبحت مثلها مثل عناوين الصحافة الرسمية والراديو. أما على مستوى الصحافة الاستقصائية، فأصبحت الأغلفة وهمية، بدون تقصي ولا كشف للحقائق. أما على مستوى مقص الرقيب، فأصبحت القوالب جاهزة للصحافيين، والرقابة لم تعد فعلية كما في السابق. أما الدعم، فتعتبر أن الصحافي أصبح يشعر انه مدين للدولة. كما أن الاتفاقات جعلت بعض الأشخاص والموضوعات غير قابلة للتناول الصحافي، وحتى لو تم، فإنه يكون بلا تأثير. وهذا كله في نظر مارية بسبب بالاعتقالات، فهي التي فرضت المقص الرقيب، هذا إلى جانب المتابعات بسبب تدوينات الفاسبوك. وترى موكريم، رغم أننا لسنا في سنوات الرصاص، فإن الكل قدم استقالته، بداية من صحافة الأحزاب، والمجتمع المدني، مع استثناءات قليلة.

في تجاوبهم/ن، مع سؤال مقترحاتهم حول الجانب القانوني، اعتبر عبد المنعم، أنه من الواجب الحسم في تعريف حرية الصحافة في المغرب، فهناك نموذجين؛ نموذج الأنجلوسكسوني الأمريكي ونموذج غربي فرنسي اسباني. في الدستور الأمريكي، حرية التعبير مطلقة، والنموذج الذي نتبعه أكثر في المغرب أقرب إلى النموذج الفرنسي الإسباني، حيث هناك محددات في القانون، فمثلا معاداة السامية، في أمريكا رأي، في فرنسا جنحة. في حين أننا في المغرب، في الفصل 19 من الدستور، لا يفهم المقصود بحرية التعبير، هل نحن في الصحافة أم شيء اخر، فمثلا رخصة التصوير تقدمها المركز السنيمائي المغربي. لهذا يتساءل عبد المنعم عن أي قيمة المضافة من وراء عمل الصحافي، الذي يختلف عن التناول العادي الفايسبوكي. ولهذا يعتبر أن يجب الحسم على مستوى حرية التعبير. ومن جهة ثانية يجب تعليم الصحافيين، أن كما لهم حقوق، عليهم واجبات، حول عرض أعراض للناس مثلا. كما أننا في المغرب حسب عبد المنعم، لم نحسب بعد في المسلسل الديمقراطي. فإذا كنا نعتبر أن الخيار الديمقراطي من الثوابت، فليس من الحاجة الحديث عن باقي الثوابت، وهو ما يجعل الأمور غير محسومة.

في حين اعتبر غسان الكشوري، أننا حديث عهد بالديمقراطية، لهذا يربط بين الصحافة و2011. فالدساتير السابقة، لم تعطي أهمية حرية الصحافة، على خلال دستور 2011 ومدونة النشر لسنة 2016، والمجلس الوطني للصحافة، فالقوانين لا تزال جديدة، ولا تزال ضبابية ولا تتغير. بل وترتبط بالوضعية الشرعية للبلاد، حيث تطرح مواضيع تحيط بهذه الشرعية، فإلى جانب الملكية والإسلام والصحراء، أصبح الحديث عن الخيار الديمقراطي كثابت رابع للشرعية.

وفي تجاوبهم/ن، مع نقاش إصلاح الصحافة، تدبير الدعم، دعم الورقي، تأسيس الشركات، الاعتمادات الأجنبية التي تقدم من طرف وزارة الاتصال وليس المجلس، تدبير المجلس للصحافة ومدى تبعياته للدولة؟

اعتبر عبد المنعم، من انه من الواجب الميل إلى النموذج الأنجلوسكسوني، وأن تكون حرية الصحافة والرأي محسومة، وما بعدها كل ممكن. ويرى أن المغرب، في التسعينات، كان من الممكن أن تتحول الصحافة، وألا تكون على علاقة عضوية بالأحزاب، وإنما قريبة منها.

في حين اعتبر غسان، أن الشركات نفسها ستكون تابعة، ويتساءل حول دور المجلس، وهو لا يصدر تقارير حول حرية الصحافة سنويا. كما يرى غسان، استمرارية البيروقراطية على مستوى المجلس الوطني للصحافة، لاسيما على مستوى فرض أخذ البطاقة بشكل شخصي. ومن جانب اخر، اعتبر غسان أن الميكرو طروطوار، يطرح مشكل، فالصحافي أصبح يخلق صورة سلبية في المجتمع ويساهم في تنميط المجتمع، وهي أمور تدخل ضمن الحرية والقانون، فالصحافي ليس حر في القيام بما يحلو له، ليس فقط في المس بالأعراض، وإنما في جعل الأشخاص مادة صحافية، وهذا يطرح مشاكل أخلاقية. وهي أمور تدخل ضمن الحرية والقانون حسب غسان.

وفي نفس الاتجاه، اعتبرت خولة اجعيفري، أن الاعتمادات الأجنبية تأخذ وقتا طويلا، مقدمة مثال بحالتها لما كانت تشتغل مع المشهد. كما ترى خولة أن وظيفة المجلس، هو تعذيب الصحافيين كل سنة بجمع الوثائق من أجل التقديم لبطاقة الصحافة.

وفي الأخير، ترى مارية موكريم، أن ما نعيشه ليس معزولا، فالسياق الدولي المؤثر، فمنذ مقتل جاشقجي، أصبحنا

نعيش صحافة أخرى، صحافة فضائحية، صحافة خلقت نجوم، فيوميا يتم خلق شخصيات، بل أصبحت مدرسة، فالصحافي يتم تدريبة من أجل استخراج أكثر المواد وأكثر الفضائح، وللأسف أصبح الجمهور مطبعا مع الأمر، والمجلس بدوره طبع، في الوقت الذي يجب أن يكون الصحافيين بمثابة محاميين. وتعتبر أنه من الواجب محاربة هذه الصحافة من خلال التكوين والندوات، لاسيما وأنها أصبحت أيضا ضمن الصحافة الورقية، وأصبحت هذه الشخصيات التي لا تستحق التغطية الصحافية، تطلب أموالا من أجل المرور الإعلامي.

أما عبد المنعم، فقد اعتبر أن العصر الذي نعيش فيه، هو عصر الأخبار المضللة، والسلاح الوحيد من أجل أن تكون البلد مسلحة، هو المدرسة، فمن المدرسة الابتدائية إلى الثانوي، يجب التربية على التعامل مع وسائل الإعلام ومع الأنترنت، على عدة مستويات، مثل كيفية التفريق بين الأخبار المضللة وغير المضللة. ويعطي عبد المنعم مثال بواقعة ريان، التي عرفت حضور أصحاب قنوات اليوتيوب. فالطفل الصغير يجب أن يكون مسلحا، لا سيما في هذا العصر، عصر الذكاء الاصطناعي، وهي مهمة أيضا الإعلام العمومي.

تحليل SWOT

في سياق اقتراح مؤشرات، قابلة للقياس والتحليل، تم اعتماد تقنية SWOT لاقتراح المجموعة المشاركة في اللقاء، للمؤشرات او الموضوعات التي يرون أنها ضرورية لتدمج في المؤشر، الذي نرمي إلى بلورته.

نقاط القوة:

1. وضوح القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر.
2. وضوح الممارسة داخل المؤسسات الإعلامية.
3. تكوين مهني الإعلام على مبدأ النزاهة قبل الموضوعية.
4. تأسيس جمعيات الصحافيين داخل مؤسسة ما.

نقاط الضعف:

1. سيف "داموكليس" مسلط على الرقابة بسبب انعدام وضوح القوانين.
2. خلل في التكوين والتكوين المستمر.
3. ضرورة التمكن من لغة أجنبية واحدة على الأقل كتابة ومحادثة.

الفرص التي تتيحها الممارسة:

1. توسيع هامش الحرية لدى الصحافي المبتدئ لكي يتخلص من خوفه.
2. تربية الناشئة على كيفية التعامل مع الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، منذ المدرسة الابتدائية.

المخاطر التي تقف أمام ممارسة الصحافة:

1. المؤثرون أو ما يسمى بالمؤثرين.
2. انعدام قوانين واضحة.
3. غياب الإعلام والإنترنت في مناهج التربية والتعليم.

التوصيات لتعزيز فعالية ممارسة حرية الصحافة:

1. إدخال الإعلام والتعامل مع الإنترنت في مناهج التربية والتعليم منذ الابتدائي
2. إعادة النظر في القوانين بغاية توضيحها
3. تكوين الصحافيين في مجال الوجبات قبل الحقوق

ومن جانبها اختارت **خولة اجعيفري**، مؤشر "الاستقلالية في الممارسة المهنية للصحافي"، حيث اعتبرت أن:

نقاط القوة:

1. تمكين الصحافي من الاجتهاد وأن يكون قوة اقتراحية تضطلع مهامها.
2. مجال واسع من حرية التفكير والتعبير.
3. تنزيل المهام المضطلعة للصحافي أو الممارسة المهنية بشكل عام.

نقاط الضعف:

1. الحد من حرية واستقلالية الصحافي.
2. ضعف المردودية والعمل الصحافي.
3. خفوت دور الصحافي ومهامه الرئيسية التي وجد من أجلها.

الفرص التي تتيحها الممارسة:

1. تعزيز الشفافية وحرية الصحافة والتعبير.
2. تمرين ديمقراطي.
3. تعزيز الحقوق الكونية وحقوق الإنسان والحريات.

المخاطر التي تقف أمام ممارسة الصحافة:

1. استقلالية المؤسسة ماليا.
2. الضغوطات المادية للسلطة.
3. النموذج الاقتصادي للمؤسسة.

التوصيات لتعزيز فعالية ممارسة حرية الصحافة:

1. نموذج اقتصادي مستقل للمؤسسات الإعلامية.
2. تمكين الصحافيين من تكوينات تعزز مسألة الاستقلالية.
3. تطوير الممارسة بما ينسجم والتحولات التي يشهدها القطاع.
4. الاهتمام بتطوير البنية التشريعية بما بسوق الممارسة إلى تعزيز فعالية الاستقلالية.
5. القطع مع القوانين الفضفاضة المتعارضة مع حرية الصحافة.
6. القطع مع استمرار إخضاع الصحافة للسلطة التنفيذية من خلال الدعم.

أما **مارية موكريم**، فقد اختارت في تحليلها لواقع الصحافة أن تكون عامة، بحيث أوضحت في شبكة تحليل SWOT:

نقاط القوة:

1. دستور وقانون صحافة متقدم بالمقارنة بسابقيه.

نقاط الضعف:

1. الرقابة الذاتية.
2. الدعم العمومي بطريقته الحالية.

3. الإعلانات أو العقود التي تلزم المؤسسات الإعلامية بالصمت.

الفرص التي تتيحها الممارسة:

1. لم تتيح أكثر من التقارير الخبرية والرواية الرسمية في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المخاطر التي تقف أمام ممارسة الصحافة:

1. صحافة هجينة تعطي الميكرو مشاهير و"مؤثرين"، مثال مول القادوس، كأمثلة لشخصيات تحولت إلى نجوم تبث سموم في الجسم الإعلامي.
2. تراجع صحافة التحقيق والصحافة الاستقصائية.
3. الصحافي لم يعد يشعر بأهميته قبل المهنة التي يمارسها ويتعامل معها كمصدر لقمة العيش.

التوصيات لتعزيز فعالية ممارسة حرية الصحافة:

1. تكثيف دورات تكوينية تساهم في توعية الصحافيين بأدوارهم الإعلامية والرسالة الصحافية النبيلة.
2. حملات تحسسية ومقارنة بتجارب إعلامية ناجحة.

في حين اقترح **غسان الكشوري**، بدوره اعتماد تحليل عام في شبكة SWOT، وذلك على الشكل التالي:

نقاط القوة:

1. التنوع والاختلاف
2. الدعم الرسمي
3. وسائل التواصل

نقاط الضعف:

1. الرقابة داخل هيئات التحرير
2. القوانين المُؤطرة
3. الهيئات والمجالس

الفرص التي تتيحها الممارسة:

1. التواصل
2. التطور الفردي والجماعي
3. خلق أجواء ديمقراطية

المخاطر التي تقف أمام ممارسة الصحافة:

1. التنمر
2. المتابعات القضائية
3. تغيير المؤسسات الصحافية (والخوف من التغيير)

التوصيات لتعزيز فعالية ممارسة حرية الصحافة:

1. الوعي بالمهنة
2. تدريس القانون داخل المؤسسات
3. قوانين مساعدة
4. الفصل مع العلاقات المشبوهة
5. الاهتمام بالصحافي وظروفه
6. الحرية مقرونة بالتوتر اليومي
7. استغلال وسائل التواصل بشكل إيجابي
8. تحسين صورة الصحافة
9. عدم استغلال الظروف المحلية والدولية والأغراض الشخصية

إعداد وتنسيق

إعداد: الأستاذ محمد سموني

بتنسيق مع فريق معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان:

- ياسمين بوطيب
- زينب الجواق
- أنس الزاوي.

مساهمة في المناقشة والتقييم

عرف هذا التقرير، في نسخته الأولى، تنظيم جلسات مخصصة للنقاش وتحديد المؤشرات، بالإضافة إلى جلسة تقييم خاصة خُصصت لاستعراض مضامينه ومناقشة نتائجه.

وقد تميّزت هذه الجلسات بمشاركة ومساهمة نخبة من الصحافيين، والأكاديميين، والفاعلين المدنيين، وممثلي مؤسسات إعلامية، مما أغنى النقاش وساهم في تجويد النسخة النهائية للتقرير.

وقد شارك في جلسة تقييم النسخة الأولى للتقرير كل من:

- يونس مسكين
- عبد الرحمان علال
- خديجة مروازي
- علي أنوزلا
- رشيد بلغيتي
- أمينة بوغالبي
- سعيدة الكامل
- سامي المودني
- محتات الرقاص
- المهدي السجاري
- خولة اجعيفري
- غسان الكشوري
- عبد المنعم العمراني
- مرية مكريم
- صلاح الدين المعيزي

وإذ نعتذر سلفًا عن أي اسم قد يُسقط سهوًا، فإننا نُؤكد أن التقدير والامتنان موصولان لكل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا التقرير.

مؤشر بروميثيوس
لحرية الصحافة والتعبير في المغرب

Dépôt Légal : 2025MO5009
ISBN : 978-9920-9501-8-3

معهد بروميثيوس
للديمقراطية وحقوق الإنسان

ⵓⵔⴰⵏⵓⵙ ⵖⵔⵓⵎⵉⵜⵢⵓⵙ
ⵏ ⵜⵓⴰⵣⵍⵓⵖⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵏⵙⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵉ
INSTITUT PROMETHEUS
pour la démocratie et les droits humains

16، زنقة نيويورك، حي المحيط، الرباط
الهاتف : 72 98 98 668 (0) 212 - 73 30 73 537 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@prometheus.ma

/institutprometheus www.prometheus.ma @iprometheusddh